اخْتِيَارَاتُ الإِمَامِ أَبِي عَمْرٍو
فِي أَبْوَابِ الأُصُولِ مِنَ الأُرْجُوْزَةِ الْمُنَبِّهَةِ

(جَمْعاً ودِرَاسَة)

إعْدادُ :

د. أَحْمَدِ بْنِ عَلِيٍّ السُّدَيْسِ

الأُسْتَاذِ الْمُسَاعِدِ فِي كُلِّيَّةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي الْجَامِعَةِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد.

فإنه لا يخفى أن جهود العلماء في خدمة كتاب الله تعالى والعناية به تربو على الحصر في القديم والحديث، وما زالت تلك الجهود العلمية والعملية، لعلماء القراءة متواصلة في هذا الميدان المبارك، بيد أن العلماء السابقين كان لهم الحظُّ الأوفى، والنصيب الأسنى، لسبق زمانهم، وشرف كلامهم؛ فحازوا بذلك التفضيل، واستوجبوا الثناءَ الجميل؛ فاستفاد منهم مَنْ جاء بعدهم، ونحا نحوهم، ولا زالت مآثر المتقدمين مناراً للسائرين، وَقَبَساً للطالبين؛ ولهذا أضحت مؤلفاتهم محل عناية وتوقير، وإجلال وتقدير.

ومن علماء القراءة، وأئمة الرواية والدراية؛ الإمام أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)؛ مؤلف كتاب جامع البيان، والتيسير، وغيرهما من التصانيف النافعة، والأجزاء الماتعة؛ التي هي عمدة في أبوابها، ومنار لقُصَّادِها، ولا يخفى شرف مصنفاته، ومكانة مؤلفاته، على ناظر فيما كُتِبَ في هذا الفن وسُطِّرَ فيه.

ومن مصنفاته البديعة: الأرجوزةُ المُنَبِّهَةُ على أسماءِ القراءِ والرواةِ، وأصولِ القراءاتِ وعقدِ الدياناتِ بالتجويدِ والدلالات(١)، وهذه الأرجوزة

---

(١) هذا العنوان هو الذي أثبته مُحَقِّق القصيدة على طُرَّة الكتاب، وفي مبحث مستقلٍ من =

حَوَتْ جماً من الفوائدَ، وبدائع الفرائد، مع تقريراتٍ لطيفة، واختياراتٍ ظاهرة بديعة، إلا أن المعتني بها من الناس –ولا سيما من المتأخرين منهم– قليلٌ(١)، ولأجل ذلك لم تحظَ بشهرة واسعة، وعناية تامة؛ مع اشتمالها على دواعي العناية، وأسباب الرعاية؛ وَوَجْهُ ذلك أن عناية الناس بالكتب والمصنفات؛ إما لشرف موضوعها، وإما لعلوِّ قدر مصنفها، وإما لأهمية الفن الذي تتناوله، وكلُّ هذه الأمور حاصلة بيقين في أرجوزة الإمام أبي عمرو الداني، يضاف إلى ذلك أنه سلك فيها مسلك النظم؛ وهو محبب إلى النفوس أكثر من النثر؛ وهذا متقرر عند أرباب التصانيف والتآليف؛ ولذلك يعمدون إليه متى ما أمكنهم ذلك، كما قرَّر هذا الإمام الحصري(٢) هذا المعنى في رائيته بقوله(٣):

رَأَيْتُ الوَرَىٰ فِيْ دَرْسِ عِلْمِيْ تَزَهَّدُوا
فَقُلْتُ لَعَلَّ النَّظْمَ أَحْرَىٰ مِنَ النَّثْرِ

ومثلُه قول الإمام السَّفَّارِيني(٤) في منظومته الدُّرة المضيَّة في عِقْدِ الفرقة

= الكتاب، ذكر خلافاً في تسميتها. انظر: الأرجوزة/٥٩-٦٠.

(١) سيأتي عند ذكر أهمية الموضوع إلماحة إلى عناية بعض المتقدمين بها لأهميتها.

(٢) هو الإمام المقرئ، أبو الحسن علي بن عبدالغني الحصري، إمام مشهور، كان من جلة الأدباء، وفحول الشعراء، له تصانيف بديعة، توفي سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. انظر ترجمته في: السير ١٩/٢٦، وغاية النهاية ١/٥٥٠، وشذرات الذهب ٣/٣٨٥.

(٣) القصيدة الحصرية/٩٠.

(٤) هو الإمام محمد بن أحمد بن سالم السفَّاريني النابلسي الحنبلي، صاحب التآليف الكثيرة والتصانيف الشهيرة، ولد سنة أربع عشرة ومائة وألف، نشأ نشأة صالحة وتفنن في علوم شتى وجلس للتدريس، فاستفاد الناس من علمه، توفي –رحمه الله– في شوال سنة ثمان وثمانين ومائة وألف بنابلس، رحمه الله رحمة واسعة. انظر ترجمته في: سلك الدرر ٤/٣١، والسحب الوابلة ٢/٨٣٩ وما بعدها، والأعلام ٦/١٤.

المرضيَّة(١):

وَصَارَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ العِلْمِ   أَن يَعْتَنُوا فِي سَبْرِ ذَا بِالنَّظْمِ
لأَنَّهُ يَسْهُلُ لِلْحِــفْظِ كَمَا   يَرُوقُ لِلسَّمْعِ وَيَشْفِي مِن ظَمَا

ولما رأيت ما تقرَّر من عدم شهرتها، وتمام العناية بها، قصدت في هذا البحث المختصر الدِّلالةَ على بعض ما فيها مما يهم المشتغلين بهذا العلم المبارك، لعلَّ ذلك أن يكون فاتحة أعمال تجلي حسن مبـــانيها، وباكورة نتاج تبين لطائف معانيها، لا سيما وكلام أبي عمرو في هذا الفن معتبرٌ ذو شأن؛ فهو رأس في هذا العلم بإجماع أهله، وشاهد العيان في ذلك من اعتبار مصنفاته يغني عن البرهان.

وقد جعلت البحث في أبواب الأصول(٢) من قصيدته؛ لأهمية ذلك لطالب علم القراءات، ولأن الأصل ينبني عليه غيره؛ فإتقان الأصول، وضبط دلالاتها من أهم المقاصد وألزمها، ثم إن القصيدة طويلة؛ على ما سيتبين عند الحديث عنها، واستقصاء ترجيحاته في القصيدة كاملة فيه تطويل لا يحتمله هذا البحث، وتقرَّر في أمثلة الأدباء قولهم: يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق؛ فأسأل الله تعالى بمنّه وكرمه أن يجزيه على ذلك الجزاء الأوفى، وأن يغفر له ولجميع المسلمين،

---

(١) الدرة المضية ٤٠.

(٢) أبواب الأصول من قصيدته جاءت في خمسٍ وثلاثين ترجمة تقريباً؛ أي: ما يزيد على نصف تراجم الكتاب، ومبدؤها عنده من الترجمة الثامنة والعشرين؛ حيث عقدها بقوله: القول في الأصول، غير أني بدأت البحث قبل هذه الترجمة بأربع تراجِم؛ لمصلحة راجحة فيما أحسب؛ وهي أن ترجمتين منها في الاستعاذة والبسملة، وهي معدودة من أبواب الأصول في تصانيف القراء؛ كما هو ظاهر مصنفاتهم، وقبل هاتين الترجمتين، عقد ترجمتين عن الترتيل والحدر، وقد أدخلتهما في البحث أيضاً؛ إذ هاتان الترجمتان في كيفية القراءة، فالبدء بهما حسن، والله أعلم.

كما أني أستغفر الله ابتداءً مما طغى به القلم، أو زلّتْ في بعض ميادينه القدم، والعذرُ المسلَّمُ به عند ذوي البصائر والعرفان، أن الإنسان محلٌّ السهو والنسيان، والحمد لله رب العالمين.

- **أهمية الموضوع :**

تظهر أهمية الموضوع من خلال الجوانب التالية:

١-أهمية هذا النظم، وشرف مضمونه، ولا أدلَّ على ذلك من عناية بعض أكابر المتقدمين من أصحاب الداني به، فقد ذكر الإمام الذهبي في طبقات القراء⁽¹⁾، في ترجمة الإمام أبي داود سليمان بن أبي نجاح –وهو من أشهر تلاميذ الإمام الداني– أنه عارض أرجوزة شيخه في رَجَزٍ طويل سَمَّاه الاعتماد، عِدَّة أبياته –على ما أفاده الذهبي– ثمانية عشر ألف بيت وأربعمائة وأربعون بيتاً، ولولا بالغ أهميتها في نظره، لما عارضها بهذا النظم الطويل جداً.

٢- ذكر الناظم خلاف القراء في كثير من أبواب الأصول ومسائله في هذه المنظومة بطريقة مغايرة لمسلك ذكر الخلاف الذي عليه عمل الشاطبية والطيبة وغيرهما، والطريقة التي احتواها النظم هنا، فيها مزيد تقرير وبسط وإحكام، وتحوي فوائد لا حصر لها.

٣-أهمية دراسة اختيارات الإمام أبي عمرو الداني وضرورة العناية بها، باعتباره إماماً في هذا الفن، وعَلَماً يُشار إليه بالبنان، وبخاصة اختياراته في أبواب الأصول؛ لأهمية مباحثه عند طالب هذا الفن.

٤-ربطه بين مقام الرواية والدراية، بذكره لكثير من آراء أهل اللغة وأئمتها، وهو حَسَنُ الاعتبار.

٥-تضمنت المنظومةُ في الجزء الذي يتناوله البحث جملةَ تراجِم لا توجد

---

(١) ١/٤٦٨-٤٦٩.

في نظائرها من المنظومات المشهورة في هذا الفن.

- أسباب اختيار الموضوع :

ما تقدم من أهميته أحد أسباب اختياره، يضاف لذلك:

١- الرغبة في الوقوف على هذه المنظومة والاستفادة منها، بما يحقق الفائدة، ويحصل به مقصود البحث، ولا سيما مع عزوف كثير من طلبة هذا العلم عنها.

٢- الرغبة كذلك في تقريب هذه المنظومة إلى المهتمين، عبر تناول جزء مهم من مباحثها، وما اشتملت عليه.

٣- الرغبة في الوقوف على اختيارات الإمام أبي عمرو الداني، لما تقدم من الإشارة إلى أهميتها.

٤- الرغبة في معرفة كثير من العلل في أبواب الأصول، مدعمةً باختيارات الأئمة وترجيحاتهم.

٥- الحاجة الملحة في هذا العلم لدراسات أكثر عمقاً وتدقيقاً، بعد أن اقتصر كثير من أهله على جانب الرواية فقط، من غير اعتبار كبير لجانب الدراية، والذي يوازيه أهمية ومكانة.

٦- ظهور الجدَّة في هذا البحث-فيما أحسب- من جهتين؛ الاعتناء ببعض مباحث هذه المنظومة أوّلاً، وبيان اختيارات الإمام أبي عمرو فيها ثانياً، ومثل هذا لم يُطرَق من قبلُ حسب قاصر علمي، على ما سيأتي تقريره في الدراسات السابقة.

- الدراسات السابقة :

لم أقف على دراساتٍ سابقةٍ، ولو مختصرةً تتناول اختيارات الإمام أبي عمرو الداني في الأرجوزة المنبهة، على وجه التحديد، وليس هذا بغريب، وما هو عن اليقين ببعيد؛ ذلكْ أن العناية بهذا النظم البديع -على وجه العموم-

ضعيفة إذا ما قورنت بسائر المنظومات، وقد تقدم تقرير هذا، هذا فيما يتعلق بالدراسات السابقة المباشرة، عن الموضوع الذي أرغب الكتابة فيه، أما فيما يتعلق بالدراسات غير المباشرة؛ فإن منظومة الإمام أبي عمرو الداني الموسومة بـ(الأرجوزة المنبهة) قد توارد عليها عملان فيما أعلم:

الأول: ما قام به الشيخ وكاك لحسن بن أحمد، حيث حقَّق القصيدة، وعلَّق عليها في أطروحته المقدمة لنيل رسالة الدكتوراه، بدار الحديث الحسنية(١)، وقد تميَّز عمل الشيخ-فيما أحسب- بدراسة موسعة، صدَّر بها رسالته الماتعة، تكلَّم فيها عن أمور متعددة في مسائل القراءات والاعتقاد وغيرها، وجعل منطلق الكلام عليها، من كلام الإمام الداني في الأرجوزة، وقد تكلم في مباحث مفيدة عن الأخطاء المنهجية في دراسة القرآن وتعليمه في بلاد المغرب، في محاولة لرد الناس إلى المعين المعتبر في تحصيل علم القراءة؛ المسطور في ثنايا مؤلفات الإمام أبي عمرو وغيره، وتلك لفتة بديعة منه حفظه الله، وفيها التنويه بضرورة العمل بالعلم وتطبيقه.

أما فيما يتعلق بجانب التعليق على النظم فجاء مختصراً، حيث يعلق الشيخ على جملة أبيات ذات دلالة واحدة، بسياق واحد، بتعليق حسن لطيف، يكشف وجه الدلالة على العموم، ويبدو أن هذا المنهج سببه طول القصيدة وصعوبة استيعاب جميع أبياتها بشرح تام.

أما فيما يتعلق باختيارات الإمام الداني، فلم يقف عندها الشيخ وقفة مدارسة ومقارنة، وإنما هي كبقية أبيات القصيدة، ولا تثريب عليه في هذا؛ إذ

---

(١) الرسالة لم تطبع بعدُ، وقد حدثني الشيخ في مهاتفتي له عن رغبته القوية في إخراجها، وقد فرغ منها المحقق، في شوال، من سنة ست وأربعمائة وألف بعد الهجرة، كما هو مثبت في آخرها.

ليس من منهجه ذكر ذلك.

الثاني: ما قام به الشيخ: محمد بن مجقان الجزائري؛ حيث أخرج القصيدة وعلّق عليها(١)، وقد أحسن إلى القصيدة غاية الإحسان؛ بإخراجها ونَفْعِ الناس بها؛ فهو بسبقٍ حائزٌ تفضيلاً، وقد حققها تحقيقاً حسناً؛ معتمداً على نسختين خطيتين؛ كما أفاد في دراسة الكتاب(٢)، لكنَّ تعليقاتِه -أثابه الله- لم تكن لها منهجية واضحة، ومسلك بيِّن، إلا فيما يتعلق بالكلام على عقود السنة، وتراجِم الرجال، وأما فيما يتعلق بتراجم الأصول، فقد اكتنفَ الاختصارُ جملةَ تعليقاته، في مواضع كانت بحاجة إلى تعليق وتدقيق؛ وهذا كثير واضح لمن نظر في القصيدة. وأما اختيارات الإمام الداني فلم تحظ منه بنظر وتأمل ، وقد أحسن المحقق بالنقل عن الإمام ابن الجزري في النشر في مواضع كثيرة من تعليقاته.

وبناءً على ما تقرر يتبين أن اختيارات الإمام الداني في هذه الأرجوزة،لم تخضع لدراسة ومقارنة ونظر؛ مع أن عمل الشيخين عمل جليل؛ لا يسع كل منصف إلا الاعتراف لهما بالفضل، والدعاء لهما بالثواب الجزيل والأجر؛ وهذا العمل الذي عقدت البحث لأجله فيه تتميم للجهود، وتوثيق للعهود؛ فالعلم رَحِمٌ بين أهله، مشاعٌ بين أربابه.

- **خطة البحث:**

قسمتُ هذا البحث:إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسةَ عشرَ مبحثاً، وخاتمة، وقائمة بفهرس المصادر والمراجع، وآخر للموضوعات.

أما المقدمة فضمنتها أهميةَ الموضوع، وأسبابَ اختياره، والدِّراساتِ

---

(١) الكتاب طبعته دار المغني سنة ١٤٢٠هـ، وهو الذي اعتمدت عليه في هذا البحث، كما هو مثبت في قائمة مصادر البحث.

(٢) في الفصل الثاني من الكتاب/٦٢، وما بعدها.

السابقة، وخطَّة البحث، ومنهجَ البحث.

وأما التمهيد، فضمنته ثلاثةَ مطالب؛ على النحو الآتي:

المطلب الأول: في التعريف بالإمام أبي عمرو الداني.

المطلب الثاني: الاختيار تعريفه، وأسبابه عند الإمام أبي عمرو الداني.

المطلب الثالث: في التعريف بالأرجوزة المنبهة، وبيان أهم ميزاتها.

وأما المباحث، فضمنتها اختيارات الإمام أبي عمرو، في أبواب الأصول من قصيدته؛ وجاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: اختياراته في باب: القول في الحدر.

المبحث الثاني: اختياراته في باب: القول في الاستفتاح.

المبحث الثالث: اختياراته في باب: القول في التسمية.

المبحث الرابع: اختياراته في باب: القول في الإطباق والإشمام مع الإدغام.

المبحث الخامس: اختياراته في باب: القول في الهمز.

المبحث السادس: اختياراته في باب: القول في الفتح والإمالة.

المبحث السابع: اختياراته في باب: القول فيما يُمَال.

المبحث الثامن: اختياراته في باب: القول في اللامات.

المبحث التاسع: اختياراته في باب: القول في الساكنين من كلمتين.

المبحث العاشر: اختياراته في باب: القول في ياءات الإضافة.

المبحث الحادي عشر: اختياراته في باب: القول في هاء الضمير.

المبحث الثاني عشر: اختياراته في باب: القول في هاء السكت.

المبحث الثالث عشر: اختياراته في باب: القول في الهاء والميم.

المبحث الرابع عشر: اختياراته في باب: القول في الروم والإشمام.

المبحث الخامس عشر: اختياراته في باب: القول في الوقف على

هاء التأنيث.

- منهج البحث:

سلكتُ في هذا البحث المنهجَ الاستقرائي؛ القائمَ على استقراء نظم الإمام أبي عمرو الداني في أبواب الأصول من أرجوزته؛ للوقوف على اختياراته فيها، وأردفتُ ذلك أيضاً بالمنهج التحليلي؛ المشتملِ على دراسة هذه الاختيارات دراسةً علميةً، تتضمن مقارنتها باختيارات الأئمة؛ للوقوف على ما يترجح في ذلك، وقد اتبعتُ المنهجَ التالي:

١-الاقتصار على اختيارات الإمام أبي عمرو الداني، شريطة أن يكون الاختيارُ ظاهراً في النظم، نصّاً على المراد، كقوله: والأصل، وقوله: المختار، وما أشبهه من الدلالات الظاهرة، وأَحْمِلُ عليها ما يقرب من معناها، مما يفهم من سياقه تغليب جانب الاختيار؛ كقوله في ذكر تغليظ ورش للامات: «وَلَيْسَ فِي القِيَاسِ بِالبَعِيدِ»، فإني أفهم منه الاختيار النسبي لهذا الوجه، ولهذا فمنهجي ذِكْرُ مثل هذا تتميماً للفائدة.

٢-قد يستلزم الأمرُ ذكرَ جملة أبيات قبل ذكر اختيار الإمام؛ ليظهر وجه ذلك للقارئ، على أني أُمَيِّزُ ما يدلُّ على الاختيار عند الكتابة بما يَلْفِتُ نظرَ القارئِ الكريمِ إليه.

٣-أُقَدِّم بتمهيد يسير، قبل ذكر اختياره، مراعاة لمصلحة فهم القارئ، وربطاً لمسائل العلم ببعضها.

٤-أُبَيِّنُ موجبَ الاختيار، وسبَبَه، على ما يظهر من سياق كلامه، مستعيناً على ذلك بما يذكره المصنف -رحمه الله- في التيسير، وجامع البيان، وبخاصةِ الأخير منهما، ففيه التصريحُ بفوائدَ ولطائف؛ يصحُّ أن تكون في بعض المواضع، كالشرح والبيان لما في النظم، وقد أَذِنَ الإمام الداني بذلك، وحثَّ

عليه، كما يُستَفَاد من قوله في ذكر إحدى مسائل الخلاف(١):

وَقَدْ شَرَحْنَا أَصْلَهُ فِي ذَاكَ   فِي كُتْبِنَا فَخُذْهُ مِنْ هُنَاكَ

وقد أزيدُ في ذلك ما أقف عليه في المصنفات المعتبرة؛ تتميماً للفائدة، وصلةً للمرجحات ببعضها، ولأن النظم لا يشمل ما يشمله النثر، كما هو مقرر.

٥-أوثّقُ النصوصَ والنقولاتِ من مراجعها المعتمدة.

٦-أترجم لمن يُحْتَاج إلى ترجمته من الأعلام الوارد ذكرهم في البحث.

٧-أعتمد توثيق خلاف القراء من كتب القراءات المعتمدة.

٨-ألتزم تعريفَ ما يُحْتَاجُ إليه من المصطلحات العلمية الواردة في ثنايا البحث، من الكتب المعتمدة.

٩-الترجيحُ بين المسائل العلمية الواردة في البحث، مع ذكر باعث الترجيح وسببه.

* * *

---

(١) الأرجوزة المنبهة/ ٢٢٤.

التمهيد

المطلب الأول: في التعريف بالإمام أبي عمرو الداني(١)

هو الإمام الحافظ، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، مولاهم القرطبي، يعرف بالداني؛ لنزوله بدانية(٢)، ولد رحمه الله سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وابتدأ بطلب العلم سنة ست وثمانين.

قرأ بالروايات على عبدالعزيز بن جعفر الفارسي، وخلف بن إبراهيم بن خاقان، وأبي الفتح فارس بن أحمد، وأبي الحسن طاهر بن غلبون(٣)، وآخرين(٤). قال عنه الذهبي(٥): «وبرع في علم القراءات، والحديث ورجاله، والعربية، وغير ذلك».

وأما مصنفاته فهي البحر الزاخر، والمدد الوافر، وقد فتح الله عليه في

---

(١) سلكت في هذا المطلب مسلك الاختصار، وأراه المتعين هنا، فترجمة أبي عمرو ذائعة وأخباره مشهورة، وقد أفردت سيرته بكتابات مستقلة، ولا يخلو كتاب من كتبه المحققة على كثرتها، من ذكر طرف من ترجمته وأخباره ونبأ مصنفاته، ومثل هذا كافٍ في حصول المقصود، وما دام البحث معقوداً في شأن بعض مصنفاته، فمن المناسب ألا يخلو البحث من تعريف مختصر. انظر في ترجمته: طبقات القراء ٤١٨/١، وما بعدها، وغاية النهاية ٥٠٣/١، وما بعدها

(٢) طبقات القراء ٤١٨/١، ودانية، مدينة بالأندلس، من أعمال بلنسية، على ضفة البحر شرقاً، كثيرة التين والعنب واللوز، قال ياقوت في معجم البلدان ٤٣٤/٢: «وأهلها أقرأُ أهل الأندلس؛ لأن مجاهداً كان يستجلب القراء، ويُفْضِلُ عليهم، وينفق عليهم الأموال، فكانوا يقصدونه، ويقيمون عنده، فكثروا في بلاده».

(٣) انظر طبقات القراء ٤١٨/١، وغاية النهاية ٥٠٣/١.

(٤) انظر غاية النهاية ٥٣٠/١.

(٥) طبقات القراء ٤١٩/١.

التصنيف والتأليف؛ فصارت مصنفاته عمدة في أبوابها؛ لتحرير لفظها، وضبطها وإتقانها.

قال الإمام الذهبي⁽¹⁾: «كتبه في غاية الحسن والإتقان».

وقال الإمام ابن الجزري⁽²⁾: «ومن نظر كتبه علم مقدار الرجل، وما وهبه الله تعالى فيه، فسبحان الفتاح العليم، ولا سيما كتاب جامع البيان، فيما رواه في القراءات السبع، وله كتاب التيسير المشهور... »، ثم ساق جملة من مصنفاته، ومن أشهرها، بعد ما صرَّح به الأرجوزة المنبهة، وهي محل البحث، وكتاب المقنع في رسم المصاحف، والمحكم في نقط المصاحف، والتحديد في الإتقان والتجويد، وغيرها كثير، وهي مثبتة في تراجمه.

توفي رحمه الله يوم الإثنين منتصف شوال، سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودفن ليومه بعد العصر بمقبرة دانية.

المطلب الثاني: الاختيار تعريفه، وأسبابه عند الإمام أبي عمرو الداني.

الاختيار في الأصل: الانتقاء، والاصطفاء، ومثله التخيُّر، يقال: خار الشئ واختاره: انتقاه، وتخيَّر الشئ: اختاره، والاسم: الخِيْرة، والخِيَرَة⁽³⁾، وهذه الدلالات اللغوية لِلَفْظ الاشتقاق هي المرادة على وجه العموم عند إطلاق مصطلح الاختيار؛ من حيث كونه اصطفاء وجه، أو رأي، أو قول وانتقاءه؛ من بين جملة أوجه، أو آراءٍ، أو أقوال؛ لعللٍ منصوصة.

أما فيما يتعلق بأسباب الاختيار، ومسوِّغاته عند الإمام أبي عمرو، في هذه القصيدة، فهناك جملة أسباب ومسوغات، يمكن إجمالها فيما يلي:

---

(١) طبقات القراء ١/٤١٩.

(٢) غاية النهاية ١/٥٠٤،٥٠٥.

(٣) انظر اللسان (خير).

أولاً: دلالةُ ظاهر النصوص الشرعية على ما ذهب إليه؛ كقوله في اختيار وجه الترتيل على غيره⁽¹⁾: لَكِنْ عَلَى التَّرْتِيلِ حَثَّ البَارِي

. وكقوله في صيغ الاستعاذة⁽²⁾:

.... وَلَفْظُهُ المُخْتَــــارُ فِي الأَدَاءِ
أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ عَلَى الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ

وهذا منه رحمه الله غاية ما يكون في الأدب مع النصوص الشرعية وتعظيمها، وهكذا نهج العلماء، والشيوخ الأتقياء، وفيه تربيةٌ على توقير النصوص وتعظيمها.

ثانياً: أن يكون على ما اختاره رأي الجماعة، كقوله في جَعْلِ الفتح أصلاً للإمالة⁽³⁾:

وَالفَتْحُ عِندَ العُلَمَاءِ الأَصْلُ وَالكَسْرُ فَرْعٌ قَالَ هَذَا الجُلُّ

ومثلُ ذلك قولُه عن وجه الفتح في ياء الإضافة⁽⁴⁾:

والفتحُ الاَصْلُ عِندَ جُلِّ النَّاسِ وَغَيْــــــرُهُ فَرْعٌ بِلا التِبَاسِ

ثالثاً: أن يكون سببَ اختياره قياسٌ ونظرٌ صحيح؛ كقوله عند ذكر تغليظ ورش للامات بالضوابط المعروفة⁽⁵⁾: وَلَيْسَ فِي القِيَاسِ بِالبَعِيدِ.

رابعاً: أن يكون لاختياره مصلحة راجحة، ومنفعة ظاهرة محسوسة، كاختياره وجه الوقف بالروم والإشمام؛ لما يترتب على ذلك من معرفة حركات

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٠٣.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٠٤.

(٣) الأرجوزة المنبهة/٢٤٦.

(٤) الأرجوزة المنبهة/٢٥٩.

(٥) الأرجوزة المنبهة/٢٥٦.

الإعراب، حين قال(١):

وَالاِخْتِيَارُ الوَقْفُ بِالإِشْمَامِ   وَالرَّوْمِ فِي القُرْآنِ وَالكَلاَمِ
لِمَا هُمَـــا عَنْهُ يُؤَدِيَانِ   مِنْ حَرَكَاتِ الحَرْفِ وَالبَيَانِ

خامساً: اعتبار قوة وجهه في العربية، كقوله عن وجه الضم في التخلص من التقاء الساكنين(٢): وَالضَّمُّ أَقْوَى وَهُوَ الأَعَمُّ.

وهذا الباعث على الترجيح، هو الغالب عنده، وسيظهر ذلك جلياً في ثنايا البحث.

غير أن من اللازم بيانه وإيضاحه، أن الإمام أبا عمرو الداني معظم لجانب الرواية والنقل غاية التعظيم، ولم يكن ليختار وجهاً لم يرد به نصٌّ وأثر، كيف وقد اشتدَّ نكيره على من أغفل هذا الأصل المعتبر؛ فهو القائل رحمه الله في هذه القصيدة(٣):

أُفٍّ لِمَنْ يَرُدُّ مَـــا رَوَاهُ   مَن شَاهَدَ الأَصْحَابَ أَوْ قَرَاهُ
بِرَأْيِهِ السُّـــوءِ وَبِالقِيَاسِ   تِلْكَ لَعَـــمْرِي نَزْعَةُ الخَنَّاسِ

وفي هذا المعنى قوله أيضاً(٤):

وَلاَ تُقَابِلْ مَا رَوَاهُ النَّاسُ   بِالـــــرَّدِّ إِن ضَعَّفَهُ القِيَاسُ
فَلَيْسَ شَئٌ مِثْلَ الاتِّبَاعِ   فَاسْلُكْ طَرِيقَ النَّقْلِ وَالسَّمَاعِ

ومن درر مقاله، وبديع ألفاظه قولُه(٥):

فَلا طَرِيقَ لِقِيَاسٍ وَنَظَرْ   فِيمَا أَتَى بِهِ أَدَاءٌ أَوْ أَثَرْ

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٧٤.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٥٨.

(٣) الأرجوزة المنبهة/٢٦٠.

(٤) الأرجوزة المنبهة/٢٧٢.

(٥) الأرجوزة المنبهة/١٥٢.

وهذا نص في بيان المنهج السليم، والنظر القويم، المعظم لجانب الأخبار، وما صح من الآثار، ومثل هذا مسلك لا يخفى فضلُه، ولا يغيبُ عن ناظر حسنُه، وبه تسلمُ الآراء، من زللِ الأهواء، وغلبةِ الأدواء، والمعصوم من عصمه الله، وذلك فضله سبحانه يؤتيه من يشاء.

المطلب الثالث:

التعريف بمنظومة الإمام أبي عمرو الداني، وبيان أهمِّ ميزاتها(١)

النظمُ في علم القراءات ومباحثه طريقةٌ مألوفة، ولا سيما بعد عصر الإمام الشاطبي، حيث توالت المنظومات وتتابعت؛ إما في نظم اختلاف القراء في حروف الرواية، أو في مسائل الدراية، لكنَّ الإمامَ أبا عمرو الداني في أرجوزته جَمَعَ بين الطريقتين معاً، على سبيل الإجمال، فهي مع تقدمها زمناً حَوَتْ جملةَ مسائلَ مهمة في تقرير هذا العلم وتأصيله، مع جوانب أخرى تتعلق بأصول الدين والاعتقاد، كما يدل على ذلك تسميتها بـــ(الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات)، فهي من هذا الوجه، وبهذا الجمع بين مختلف المسائل والدلالات، عمل مبتكر لم يُسْبَقْ إلى مثله، كما قرَّر ذلك الإمام الداني في أرجوزته بقوله في خاتمتها(٢):

لَمْ أَرَ قَبْلِي شَاعِراً مُحَكَّما   وَلا إِمَـــــاماً فَاضِلاً مُقَدَّما
نَظَمَ قَوْلاً فِي الَّذِي نَظَمْتُهْ   فَالفَضْلُ لِي لا شَكَّ إِذْ صَنَعْتُهْ(٣)

---

(١) آثرت الاختصار في هذا التمهيد، بما يتحقق به مقصد التعريف، ولا يخفى أن التوسع في تعداد تراجمِ القصيدة، وبيانِ مقاصد كل ترجمة، يفضي إلى تطويل لا يحتمله البحث.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٣٠٠.

(٣) في إحدى النسخ: إذ قد صُغْتُهْ، على ما أفاده محقق الكتاب.

وجاءت أبياهّا في أحد عشر وثلاثمائة وألف بيت؛ وهو قدر طويل كما لا يخفى؛ غير أن طول القصيدة لم يصاحبه حشو لا يُحْتَاج إليه، ولا يُستَفَادُ منه؛ بل أفاد -رحمه الله- بأنه اجتنب الحشو؛ خوفاً من التطويل، ورغبة في الإيجاز والتقليل، وذلك بقوله في آخر القصيدة⁽¹⁾:

فَهَـــذِهِ الأُصُولُ فِي القُرْآنِ   بَيَّنْتُهَا بِغَـــــايَةِ البَـيَانِ
مَـــا كَانَ مِنْهَا نَادِراً ذَكَرْتُهُ   وَمَـــا أَتَى مُفَـــرَّقاً جَمَعْتُهُ
وَمَا سِوَى هَذَا فَقَدْ أَضْرَبْتُ   عَنْهُ وَكُلُّ الحَشْوِ قَدْ حَذَفْتُ
كَرَاهَـــةَ التَّكْثِيرِ وَالتَّطْوِيلِ   وَرَغْبَـــةَ الإِيجَـــازِ وَالتَّقْلِيلِ

وإنما أدركها التطويل؛ لأجل الوفاء بما تضمنته من مباحثَ ومسائلَ عديدةٍ؛ حيث حَوَتْ أبياتُها في الجملة ثلاثةَ أمورٍ رئيسة:

الأول: يتعلق بتراجِم القراء ورواهم، ومهَّد لذلك بذكر نزول القرآن وجمعه واختلاف حروفه، وهو الذي بدأ به النظم، واستطرد -رحمه الله- في هذا القسم بذكر تراجِم لطيفة؛ كذكر القراء الشواذ، ومَن صنَّف في الحروف، وذكر مَن تصدر للإقراء في البلدان.

الثاني: نَظْمُ ما يتعلق بأصول الدين والاعتقاد، وأَجْمَل ذلك في القصيدة في ترجمتين؛ عدَّة أبياهما ثلاثة وثمانون بيتاً فقط، وهي في جملتها على معتقد أهل السنة والجماعة، ولا تخلو من يسير مخالفات، نبَّه محقق الكتاب عليها.

الثالث: نَظْمُ ما يتعلق بأصول القراء؛ وهو غالب تراجِم الكتاب، وعليه مدار هذا البحث، كما تقدم بيانه.

ومن المناسب -بعد هذه الإلماحة اليسيرة- ذِكْرُ أهمِّ ما تميَّز به النظم، على وجه الاختصار خوفَ التطويل:

---

(1) الأرجوزة المنبهة/٣٠٠.

١- تميز النظم بذكر جملة تراجم لم تُذكر فيما سواه من المنظومات؛ كالقول في الشيوخ، والمتصدرين للإقراء في البلدان، والمصنفين للحروف، وغيرها من تراجِم إما ليس لها ذكر في المنظومات المصنفة، أو وَرَدَتْ فيها بمختصر من القول.

٢- تميز النظم أيضاً بالنقل عن كتب المتقدمين، وبيان آراء المصنفين، من ذلك قوله بعد تقريره لمخرج النون والغنة(١):

ذَكَرَ ذَا النَّحْــوِيُّ سِيبَوَيْهِ   مُفَسَّراً فَاعْتَمِــدَنْ عَلَيْهِ
وَزَعَمَ الأَخْفَشُ أَنَّ الغُنَّــهْ   هَمٌّ بِلَفْظِ النُّونِ فَاعْلَمَنَّهْ

وربما أفاد مع ذكر المصنِّف اسمَ المصنَّف تعييناً له، كقوله عند نقل رأي سيبويه في علامة الروم والإشمام والإسكان في جملة أبيات طويلة يقول في أولها(٢):

وَقَــالَ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَــابِهْ   مَا قَــدْ أَتَى مُسَطَّراً فِي بَابِهْ
عَلامَةُ الإِشْمَامِ عِندَ الضَّبْطِ   نُقَيْطَةٌ وَجَــرَّةٌ كَالخَــطِّ
لِلرَّوْمِ وَالإِسْكَانُ فِيــهِ الخَاءُ   عَلامَةٌ وَقَــــدْ يُقَالُ الهَاءُ

٣- اعتمد الناظم –رحمه الله– على الأثر والرواية في اعتبار الأحكام؛ وهو بهذا يؤصل أمراً مهماً للقارئ؛ وهو اعتماد الأثر واقتفاء سَنَنِ الرواية، ومن جملة إشاراته في ذلك قوله في آخر باب البسملة بعد أن ذكر جملة من الأحكام(٣):

هَذَا الذِي رَوَيْتُهُ فِي البَابِ   عَمَّن لَقِيتُ مِن ذَوِي الأَلْبَابِ

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢١٦.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٧٥.

(٣) الأرجوزة المنبهة/٢٠٧.

وكقوله بعد ذكره الخلاف في عدِّ آي القرآن(١):

فَهَذَا اِلاخْتِلَافُ فِي الأَعْدَادِ كَمَا رَوَاهُ الكُلُّ بِالإِسْنَادِ

٤- تميز النظم بذكر مواضع الإجماع في مسائل عديدة، وفي ذلك مصلحة راجحة بدلالة القارئ على موضع إجماع، ولا يخفى ما للإجماع من شأن عند أهل العلم، ولا سيَّما إن كان ناقله كأبي عمرو الداني؛ علماً وقدراً، ومن ذلك نقله الإجماع على افتتاح القراءة بالاستعاذة في قوله(٢):

وَاسْتَفْتِحِ القِرَاةَ بِالتَّعْوِيذِ وَلا تَرُدَّ النَّصَ بِالشُّذُوذِ
فَذَاكَ إِجْمَاعٌ مِنَ القُرَّاءِ ....

ومن ذاك قوله في المجمع على إدغامه(٣):

وَأَجْمَعَ الكُلُّ بِلاَ خِلاَفِ عَلَى ادِّغَامِ القَافِ عِندَ الكَافِ
مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ فِي أَلَمْ نَخلُقكُّمْ وَأَدْغَمَ البَصْرِيُّ مَن يَرْزُقكُّمْ

٥- تميُّز النظم بذكر الاختيارات، وأصلُ هذا البحث في بيان هذه المزية، وذكر أمثلتها ودراستها.

٦- تميُّز النظم كذلك بذكر عِلَلِ بعض الأحكام ووَجْهِهَا؛ وهذا نادر الحصول في النظم خاصة، لما جُبلَ عليه النظم العلمي من الاختصار، ولا يخفى أن تعليلَ الأحكام يزيدُها رسوخاً وثبوتاً؛ وهو مما يَقْوَى به التقرير في فَهْمِ المتلقي؛ من ذاك تعليله الفصلَ بالتسمية بين السُّور بقوله(٤) :

وَالفَصْلُ بِالتَّسْمِيَةِ الْمُخْتَارُ إِذْ كَثُرَتْ فِي ذَلِكَ الأَخْبَارُ

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٩٦.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٠٤.

(٣) الأرجوزة المنبهة/٢٢٥-٢٢٦.

(٤) الأرجوزة المنبهة/٢٠٧.

وكقوله معلّلاً إظهار النون الساكنة عند الحروف الحلقية(١):

وَالسَّبَبُ المُوجِبُ لِلبَيَانِ الْبُعْدُ بَيْنَ الحَلْقِ وَاللِّسَانِ

٧- تميّز النظم أيضاً بالدفاع والاحتجاج لبعض القراءات التي زعم بعض النحاة ضعف وجهها في العربية، وذلك منه -رحمه الله- استطرادٌ حَسَنٌ في موضعه؛ للحاجة إليه، وبيان موقف الأئمة منه.

من ذلك قوله عند ذكر قراءة حمزة بكسر الياء من لفظ ﴿مُصْرِخِيِّ﴾ في سورة إبراهيم(٢) قال رحمه الله(٣):

وَلا أَرُدُّ الكَسْرَ لِلْمَرْوِيِّ عَنْ حَمْزَةٍ فِي يَاءِ مُصْرِخِيٍّ
إِذْ ذَاكَ مِن نَقْلِهِمَا مَشْهُورُ وَعَنْ أَيِمَّتِهِمَا مَذْكُورُ
وَفِي لُغَاتِ الفُصَحَاءِ قَدْ سُمِعْ وَمِنْ قِيَاسِ النَّحْوِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ
أُفٍّ لِمَن يَرُدُّ مَا رَوَاهُ مَن شَاهَدَ الأَصْحَابَ أَوْ قَرَاهُ
بِرَأْيِهِ السُّوءِ وَبِالقِيَاسِ تِلْكَ لَعَمْرِي نَزْعَةُ الخَنَّاسِ

ومن ذلك قوله(٤):

فَلا طَرِيقَ لِقِيَاسٍ وَنَظَرْ فِيمَا أَتَى بِهِ أَدَاءٌ أَوْ أَثَرْ

٨- تميّز النظم بنسبة كثير من الأقوال واللغات إلى أربابها؛ كقوله عند الكلام على الهمز وعدمه(٥):

وَالقُرَشِيُّونَ وَأَهْلُ يَثْرِبِ لا يَهْمِزُونَ مَا خَلاَ ابْنَ جُنْدُبِ

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢١٧.

(٢) إبراهيم/٢٢.

(٣) الأرجوزة المنبهة/٢٦٠.

(٤) الأرجوزة المنبهة/١٥٢.

(٥) الأرجوزة المنبهة/٢٣٧.

وكقوله في ضم الهاء وكسرها من لفظ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ونظائره[1]:

وَالضَّمُّ مَذْهَبُ الحِجَازِيِّينا   وَغَيْرُهُ قِرَاءَةُ البَاقِينا

هذه أبرزُ سِمَات النظم، وأظهرُ معالمه، والأمثلة المذكورة أعلاه ليست على سبيل الحصر والاستقصاء، بل هي إشارات، إلى أهم المقاصد والدلالات، ونظائرها في النظم جمٌّ غفير.

وبهذا يتبين ما للنظم من شرف ومزية، ورتبة عليَّة؛ لما اشتمل عليه من جملة فوائد وأحكام، ووفاءٍ بالمقصود على التمام، ومثل هذا يستدعي العناية، ويستجلب كريم النظر والرعاية، وهكذا مآثر أهل العلم، تدل على أصحابها، وتبين فضل أربابها.

---

(١) الأرجوزة المنبهة/ ٢٦٧.

اختيارات الإمام أبي عمرو الداني

في أبواب الأصول من الأرجوزة المنبهة

المبحث الأول: اختياره في باب: القول في الحدر

كان الإمام الداني –رحمه الله– قد صنع باباً قبل هذا الباب تكلم فيه عن الترتيل، وصفتِه، وحثَّ عليه ورغَّب فيه، وظاهر كلامه في الباب أن جعله مرادفاً للتحقيق(١)، كما يدل عليه سياق كلامه في قوله(٢):

مَا يُنكِرُ التَّحْقِيقَ غَيْرُ جَاهِلِ   بِالْحَقِّ وَالصَّوَابِ غَيْرُ قَائِلِ
قَدْ وَرَدَ التَّرْتِيلُ فِي التَّنزِيلِ   مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلا تَأْوِيلِ
بَلْ ظَاهِرٌ مُبَيَّنٌ أَتَانَا   فِي قَوْلِهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَا

فلما تكلم–رحمه الله– في تاليه عن الحدر اختار سابقَه عليه؛ وهو الترتيل،

---

(١) في المسألة خلاف، والتحقيق: مصدر حققتُ الشيءَ، أي عرفته يقيناً، والعرب تقول: بلغت حقيقة هذا الأمر؛ أي بلغت يقين شأنه، والاسم منه الحق؛ فمعناه: أن يؤتى بالشيء على حقه من غير زيادة فيه، ولا نقصان منه. انظر التحديد/٧٢، وهو عند القراء: إعطاء كل حرف حقه من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية الغنات، وتفكيك الحروف. النشر ٢٠٥/١، وقال أيضاً: «فالتحقيق يكون لرياضة الألسن، وتقويم الألفاظ، وإقامة القراءة بغاية الترتيل؛ وهو الذي يستحسن ويستحب الأخذ به على المتعلمين، من غير أن يتجاوز فيه إلى حد الإفراط»اهـ، ونصَّ في معرض سياقه أن التحقيق داخل في الترتيل، ونقل في النشر ٢٠٩/١ عن بعضهم تفريقاً؛ فقال: «وفرَّق بعضهم بين الترتيل والتحقيق: أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط»، وهذا التفريق أشار إليه الإمام الداني في التحديد/٧٢.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٠١.

وختَمَ بهذا الاختيار البابَ بقوله(١):

.... لَكِنْ عَلَى التَّرْتِيلِ حَثَّ البَارِي
فَالفَضْلُ فِي التَّرْتِيلِ وَالتَّحْقِيقِ وَالحَدْرُ مَا فِيهِ إِذَن مِن ضِيقِ
لأَنَّ دِينَ اللهِ سَهْلٌ يُسْرُ كَذَا أَتَى وَمَا عَلَيْنَا إِصْرُ

وما سبق من كلامه –رحمه الله– يتبين به وجه اختياره؛ وهو أن الله تعالى حثَّ عليه في كتابه، ومراده بذلك قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾، وقد صرَّح بالدليل في الباب قبله على ما نقلته عنه هنا عنه، مع أنه –رحمه الله– لم يضيِّق في شأن الحدر ولم يمنع منه.

ومن المتعين بيانه قبل دراسة اختياره –رحمه الله–، معرفة معنى الترتيل والحدر، وهما من كيفيات الأداء.

فالترتيل: مصدر رتَّل يرتل ترتيلاً، والرتَل في الأصل: اتساق الشئ وانتظامه على استقامة، يقال رجل رَتِل الأسنان، والترتيل إرسال الكلمة من الفم بسهولة واستقامة(٢)، قال صاحب العين(٣): «رتَّلْتُ الكلام تَمَهَّلْتُ فيه، وثغر رتل حسن التنضيد». قال الإمام ابن الجزري في التمهيد(٤): «وحدُّه ترتيب الحروف على حقها في تلاوتها بتثبت فيها»اهـ.

وأما الحَدْرُ فهو من قولهم: حَدَرَ الشئ يحدُره ويحدِره حدْراً وحدوراً، إذا حطَّه من عُلُوٍّ إلى سفل، وحدر الرجل في قراءته وفي أذانه أي: أسرع(٥).

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٠٣.

(٢) انظر: المفردات/٣٤١ (رتل).

(٣) هو الخليل بن أحمد، وكتابه من الشهرة بمكان، وانظر كلامه في: العين ٨/١١٣.

(٤) التمهيد/٤٨، وانظر: كتابه النشر ١/٢٠٧، وما بعدها فقد بسط الكلام فيه على ذلك.

(٥) انظر: اللسان ٣/٨٣ (حدر).

والترتيل والحدر من هيئات القراءة، وبينهما التدوير؛ وهو عبارة عن التوسط بين المقامين من التحقيق والحدر(١)، والناظم هنا اختار وجه الترتيل؛ باعتبار ورود الأمر به في قوله تعالى: ﴿وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾؛ قال في النشر(٢): «ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكده بالمصدر اهتماماً به، وتعظيماً له؛ ليكون ذلك عوناً على تدبر القرآن وتفهمه»، والترتيل صفة لقراءة نبينا ﷺ قد جاء في صحيح الإمام مسلم(٣) من حديث حفصة –رضي الله عنها– أنها قالت في وصف قراءة النبي ﷺ: «وكان يقرأ بالسورة فيرتِّلُها حتى تكونَ أطولَ مِنْ أطولَ منها»، وفي سنن الترمذي وأبي داود والنسائي(٤) من حديث أم المؤمنين أم سلمة –رضي الله عنها– أنها نعتت قراءة النبي ﷺ لمن سأل عنها أنها قراءة مفسرة حرفاً حرفاً، ومن لازم ذلك أن يكون بالترتيل، وهو صريح حديث حفصة –رضي الله عنها–، ومن مرجحات الترتيل ما نقله الإمام ابن الجزري في النشر(٥) عن الإمام أبي حامد الغزالي من أن الترتيل مستحب لا لمجرد التدبر، فإن العجمي الذي لا يفهم القرآن يستحب له أيضاً في القراءة الترتيل والتؤدة؛ لأن ذلك أقرب إلى التوقير والاحترام، وأشد تأثيراً في القلب من الهذرمة والاستعجال.

---

(١) انظر: النشر ١/٢٠٧.

(٢) انظر: النشر ١/٢٠٨.

(٣) كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب جواز النافلة قائماً وقاعداً، برقم/٧٣٣.

(٤) سنن الترمذي، كتاب القراءات، باب في فاتحة الكتاب، برقم/٢٨٥١، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، برقم/١٢٥٤، وسنن النسائي، كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت، برقم/١٢٥٤.

(٥) ١/٢٠٩.

وبعض أهل العلم لما تكلّم عن هذه المسألة، أفاد أمراً؛ وهو أن ثواب الترتيل أجلُّ وأرفع قدراً، وثواب كثرة القراءة –وهو الذي يتأتى بالحدر– أكثر عدداً، فحال الأول كمن تصدق بجوهرة عظيمة، أو أعتق عبداً قيمته نفيسة جداً، والثاني كمن تصدق بعدد كثير من الدراهم، أو أعتق عدداً من العبيد قيمتهم رخيصة جداً، نصَّ على ذلك الإمام ابن القيم(١)، وجعلَه القولَ الصوابَ في المسألة، ونقلَه عنه من غير تصريح الإمامُ ابن الجزري في النشر(٢).

والذي يظهر –والله أعلم– أن الأصل في القراءة الترتيل؛ لورود الأمر به، ولا مانع من كثرة القراءة؛ للاستزادة من الحسنات لا سيَّما في الأوقات المباركات، وقد نصَّ عليه الإمام الداني بقوله(٣): «وإنما يستعمل القارئُ الحدرَ والهذرمةَ، وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ، وتمكين الحروف؛ لتكثر حسناته؛ إذ كان له بكل حرف عشر حسنات، وذلك بعد معرفته بالهمز من غير لَكْزٍ(٤)، والمدَّ من غير تمطيط(٥)، والتشديدَ من غير تمضيغ، والإشباعَ من غير تكلُّف»اهـ.

فالمعتبر حينئذٍ هو سلامة الأداء من لحن وانتقاص لحروف القرآن، وهو منصوص الأئمة المتقدمين، وهو عمل الحذاق المتقنين، كما نصَّ على ذلك أبو

---

(١) انظر: زاد المعاد ١/٣٣٩.

(٢) ١/٢٠٩.

(٣) التحديد/٧٢-٧٣.

(٤) اللكز: الضرب بالجُمْعِ في جميع البدن،، وقيل: الوجء في الصدر بجُمْعِ اليد وكذلك في الحنك. انظر: اللسان ١٢/٣٢١ (لكز)، وَوَصْفُ الهمز بذلك يقتضي نطقه بقوة وغلبة، تكون على سامعها، كاللكز باليد؛ لقوتها.

(٥) المطمطة مدُّ الكلام وتطويله. انظر اللسان ١٣/١٣٣ (مطط).

مزاحم الخاقاني(١) بقوله في قصيدته(٢):

فَذُو الحِذْقِ مُعْطٍ لِلْحُرُوفِ حُقُوقَهَا   إِذَا رَتَّلَ القُرْآنَ أَوْ كَانَ ذَا حَدْرِ

قال في التلخيص(٣) بعد أن ذكر مراتب القراءة: «وإنما تُحْمَدُ الضُّروبُ كلُّها إذا صحبهن التجويد والتبيين والتحسين»اهـ، وقول الناظم: «وَالحَدْرُ مَا فِيهِ إِذَنْ مِن ضِيقِ»، مشروط بتحقيق ما تقرَّر، كما هو نصُّ النقل عنه قريباً، وهو بعلَّته هنا مستفادٌ مما قرَّره أبو مزاحم في هذا المعنى بقوله(٤):

وَتَرْتِيلُنَا القُرْآنَ أَفْضَلُ لِلَّذِي   أُمِرْنَا بِهِ مِنَ مُكْثِنَا فِيهِ وَالفِكْرِ
وَإِمَّا حَدَرْنا دَرْسَنَا فَمُرَخَّصٌ   لَنَا فِيهِ إِذْ دِينُ العِبَادِ إِلَى اليُسْرِ

❊ ❊ ❊

---

(١) موسى بن عبيد الله بن خاقان، أبو مزاحم العالم البغدادي المقرئ، ولد سنة٢٤٨هـ، واشتغل بالعلم، وأجمع من ترجم له على وصفه بالثقة والعلم بالقرآن والحديث والعربية، مع الديانة والتمسك بالسنة، نظم القصيدة المشهورة في التجويد فأفاد كما قاله الذهبي معرفة القراء/٢٧٤، وقال الإمام ابن الجزري في غاية النهاية ٢/٣٢١: «هو أول من صنف في التجويد فيما أعلم، وقصيدته الرائية المشهورة». توفي -رحمه الله تعالى- في ذي الحجة سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. . انظر ترجمته في: معرفة القراء الكبار/٢٧٤-٢٧٥، وغاية النهاية ٢/٣٢٠-٣٢١.

(٢) انظر: قصيدتان في تجويد القرآن/١٩.

(٣) التلخيص/١٣٢.

(٤) انظر: قصيدتان في تجويد القرآن/١٩-٢٠.

المبحث الثاني:

اختياره في باب القول في الاستفتاح

مراده بقوله: «الاستفتاح» أي استفتاح القراءة، والكلام في الباب هنا معقود لصيغ الاستعاذة، واختار الناظم من هذه الصيغ الصيغةَ المشهورة، التي ورد الأمر بها في القرآن: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، يقول –رحمه الله(١):

وَاسْتَفْتِحِ القِرَاةَ بِالتَّعْوِيذِ   وَلا تَرُدَّ النَّصَ بِالشُّذُوذِ
فَذَاكَ إِجْمَاعٌ مِنَ القُرَّاءِ   وَلَفْظُهُ الْمُخْتَارُ فِي الأَدَاءِ
أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ   عَلَى الَّذِي قَدْ جَاءَ فِي القُرْآنِ
وَسَاقَهُ مَنصُوصاً ابْنُ مُطْعِمْ   عَنِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى الْمُكَرَّمْ
وَغَيْرُ هَذَا اللَّفْظِ قَدْ يُخْتَارُ   وَقَدْ أَتَتْ بِنَصِّهِ أَخْبَارُ
عَلَّلَهَا أَيِمَّةُ الحَدِيثِ   فِي كُتْبِهِم فِي الْمُسْنَدِ الْمَبْثُوثِ
فَكَانَ مَا قَدَّمْتُهُ الْمُخْتَارَا   مِنْ أَجْلِ تَعْلِيلِهِمُ الأَخْبَارَا

وما اختاره الإمام أبو عمرو الداني من صيغ الاستعاذة هو المختار كذلك عند المتقدمين من الأئمة، نصَّ عليه في الكشف (٢)، والكامل(٣)، ومثله في الكافي(٤)، والتلخيص(٥)، وهو المختار أيضاً عند جمع من شراح الشاطبية من

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٠٤-٢٠٥.

(٢) ١/٨.

(٣) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها/٤٧١.

(٤) الكافي في القراءات السبع/٣٥.

(٥) التلخيص/١٣٣.

المتقدمين، نصَّ على ذلك السخاوي في شرحه(١)، وأبو عبدالله الفاسي في اللآلئ الفريدة(٢)، ونصَّ على اختياره أيضاً الإمام ابن مالك في القصيدة المالكية بقوله(٣):

تَعَوَّذْ جِهَاراً قَاصِداً لِتِلاوَةٍ وَذُو النَّحْلِ مُخْتَارٌ ....

ومثله كذلك الإمام أبو حيان في لاميته في القراءات بقوله(٤):

وَعَوِّذْ بِلَفْظٍ لِلْقُرَانِ مُقَدِّماً أَعُوذُ عَلَى اسْمِ اللهِ وَاجْهَرْ لِمَنْ تَلاَ

وهي أشهر الصيغ بالاتفاق، لا يُقدَّمُ عليها غيرها، وجعل الناظم هذا اللفظ في كتابه التيسير هو المستعمل عند الحذاق؛ لموافقته الكتاب والسنة(٥)، واختاره خاتمة المحققين الإمام ابن الجزري كما في النشر(٦).

وإشارة الناظم هنا إلى تعليل أئمة الحديث كثيراً من صيغ الاستعاذة، هو كما قال، وقد تكلم الحفاظ على كثير من صيغ الاستعاذة، لكن يبقى منها ما هو صحيح؛ ولذلك فقد استشكل ابن الجزري في النشر(٧) قولَ من ادَّعى الإجماع على لفظ سورة النحل؛ لأجل هذا المعنى، وَوَجَّهَ قولهم بأن مقصودهم هو المختار منها على غيره؛ لورود النصِّ به في كتاب الله تعالى.

والصيغ المشهورة في الاستعاذة، والتي لها حظٌّ من النقل ثلاثٌ:

---

(١) انظر: فتح الوصيد ١٦٨/١.

(٢) ١٤٥/١.

(٣) القصيدة المالكية مخطوط لوح/٢.

(٤) عقد اللآلئ مخطوط/ ٢.

(٥) انظر: التيسير/١٦.

(٦) ٢٤٣/١.

(٧) ٢٤٦/١.

الأولى: وهي المختارة: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم».

الثانية: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، وقد صحَّ عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان إذا قام من الليل يقول: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه»(١).

الثالثة: «أعوذ بالله من الشيطان»، فقد أخرج أبو داود في السنن(٢)، من حديث جبير بن مطعم ﷺ(٣) أنه رأى النبي ﷺ يصلي صلاة ... الحديث، وفيه قولُه بعد الاستفتاح: «أعوذ بالله من الشيطان من نفخه ونفثه وهمزه».

وخلاصةُ القول أن اختيار الناظم لهذه الصيغة هو الصحيحُ المعتمد، وهو ما عليه عمل أهل العلم في مصنفاتهم، على نحو ما مرَّ قريباً، وسبب الاختيار الذي ذكره الناظم، من موافقته اللفظ القرآني، هو المعتمد عندهم؛ فهو اختيار الجماعة، وعليه أكثر المحققين من أهل العلم، على نحو ما تقدمت الإشارة إليه، والله تعالى أعلم.

---

(١) رواه الترمذي، في كتاب الصلاة، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، وأبو داود، في كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، كلاهما من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، والحديث صحَّحَه الإمام الألباني.

وهمزه المستعاذ منه، وسوسته، وقيل: المؤْتة، بسكون الواو بلا همز وهي الجنون أو شبهه، ونفخه الكِبْر الذي قاده إلى الكفر، ونفثه، قيل: السحر، وقيل: الشعر. انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود ٣٣٣/٢، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ٤٣/٢.

(٢) كتاب الصلاة، باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء.

(٣) ابن عدي بن نوفل بن عبد مناف، ابن عم النبي، شيخ قريش في زمانه، وكان موصوفاً بالحلم ﷺ، توفي سنة تسع وخمسين. . انظر ترجمته في: السير (٩٥/٣) وما بعدها، والإصابة (٥٧٠/١، ٥٧١).

المبحث الثالث: اختياره في باب القول في التسمية.

عقد الناظم –رحمه الله– كلاماً في مسألة مشهورة عند القراء، متعلقة بالبسملة بين السورتين، وأفاد فيما نقل وافتتح به الباب أن مذهب عامة القراء الفصل بين السورتين بالبسملة، إلا حمزة وأبا عمرو، قال –رحمه الله–(١):

وَالفَصْلُ بَيْنَ كُلِّ سُورَتَيْنِ مِن مَذْهَبِ القُرَّاءِ غَيْرَ اثْنَيْنِ
مِنْهُم فَكَانَا لا يُبَسْمِلاَنِ فِي كُلِّ سُورَةٍ مِنَ القُرْآنِ
هُمَا أَبُو عِمَارَةَ الكُوفِيُّ وَابْنُ العَلاَءِ القَارِئُ البَصْرِيُّ

ثم ذكر علّة صنيعهم بقوله(٢):

لأَنَّ باسْمِ رَبِّنَا الرَّحْمَنِ عِندَهُمَا لَيْسَ مِنَ الفُرْقَانِ
فِي أَوَّلِ السُّوَرِ لا فِي النَّمْلِ وَذَاكَ كَالإِجْمَاعِ عِندَ الكُلِّ
لِرَسْمِهِ لِلْفَصْلِ وَالإِعْلاَمِ بِأَوَّلِ السُّوَرِ فِي الإِمَامِ
وَغَيْرُ مَن سَمَّيْتُ يَفْصِلُونَا لأَنَّهُم بِالرَّسْمِ يَقْتَدُونَا

والمسألة مشهورة في مصنفات الفن، والذي عليه العملُ اعتمادُ الوصل لحمزة بين السورتين من غير بسملة، وجهاً واحداً(٣) منصوصاً عليه في الشاطبية في باب البسملة؛ في قول الناظم(٤):

وَوَصْلُكَ بَيْنَ السُّورَتَيْنِ فَصَاحَةٌ ....

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٠٦.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٠٦-٢٠٧.

(٣) لا يشكل عليه ما ورد عنه من فصل بالسكت، في السور المسماة بالأربع الزهر؛ إذ الصحيح خلاف ذلك، وأنها كغيرها من سائر السور، وحكم الجميع واحد، قال في النشر ٢٦٢/١: «والأكثرون على عدم التفرقة بين الأربعة وغيرها».

(٤) متن الشاطبية/٩.

وهو بالجواز لكلٍّ من ورش وأبي عمرو وابن عامر، على حدِّ قوله(١):

.... وَصِلْ وَاسْكُتَنْ كُلٌّ جَلاَيَاهُ حَصَّلاَ

وهذا الحكم في التيسير قال فيه(٢): «وأصحاب حمزة يصلون آخر السورة بأول الأخرى، ويُختار في مذهب ورش وأبي عمرو وابن عامر السكتُ بين السورتين من غير قطع»اهـ.

وقوله: «ويُختار» أي: على الوصل.

وقد اختار أبو عمرو في أرجوزته وجهَ الفصل بين السورتين بالبسملة، وقد حكاه عن عامة القراء؛ كما تقدمت الإشارة إليه في النظم، وعلَّل ذلك بكثرة الأخبار فيه، حيث يقول:

وَالفَصْلُ بِالتَّسْمِيَةِ الْمُخْتَارُ إِذْ كَثُرَتْ فِي ذَلِكَ الأَخْبَارُ

وقد نقل جملة منها الإمام أبو عمرو الداني في جامع البيان(٣)، في باب ذكر مذاهبهم في التسمية، والفصل بها بين السورتين.

واختيارُه الفصلَ بالتسمية بين السورتين؛ لأن عليه عمل العامة فيما قرَّره، وفيه اقتداء بالرسم، كما صرَّح بالعلَّة في قوله:

وَغَيْرُ مَن سَمَّيْتُ يَفْصِلُونَا لأَنَّهُم بِالرَّسْمِ يَقْتَدُونَا

والبسملة والوصل والسكت كلُّها صحيحة عمن نُقلت عنه، وليس في اختيار الإمام الداني لوجه البسملة منعٌ مما سواها، بل كل ذلك ثابت عن أهله، مرويٌّ عن نقلته، وقد قرَّر –رحمه الله– هذا المعنى بقوله بعد أن ذكر الخلاف(٤):

---

(١) متن الشاطبية/٩.

(٢) التيسير/١٧–١٨.

(٣) ١/٣٩٥.

(٤) الأرجوزة المنبهة/٢٠٧.

وَكُلُّ هَذَا وَاسِعٌ مَرْوِيُّ　　وَنَقْلُهُ مُصَحَّحٌ قَوِيُّ

المبحث الرابع:

اختياره في باب القول في الإطباق والإشمام مع الإدغام

ذكر الناظم -رحمه الله- الوجهين الجائزين في قوله تعالى(١):
﴿مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾؛ وهما إخفاء حركة النون الأولى، والإشمام؛ بضم الشفتين عقب إدغام الحرف الأول في الثاني، قال -رحمه الله-(٢):

وَالكُلُّ قَدْ قَرَأَ بِالإِشْمَامِ　　وَهْوَ الذِي يُسْمَعُ فِي الإِدْغَامِ
فِي قَوْلِهِ مَالَكَ لا تَأْمَنَّا　　وَذَاكَ إِخْفَاءٌ كَمَا بَيَّنَّا
إِذْ ضَمَّةُ النُّونِ هِيَ المُشَارُ　　بِهَا إِلَى النُّونِ وَذَا المُخْتَارُ
وَبَعْضُ مَن يَنصُرُ(٣) عِلْمَ النَّحْوِ　　يُومِي إِلَى ضَمَّتِهَا بِالعُضْوِ
وَذَاكَ فِي الحَقِيقَةِ الإِشْمَامُ　　فَهْوَ عَلَى مَذْهَبِهِ إِدْغَامُ

غير أن الناظم هنا أطلق الإشمام، ومراده به إخفاء الحركة؛ فتكون بين الإسكان والتحريك، وهو عمل الاختلاس المعروف(٤) والدليلُ على ذلك من نظمه شيئان؛ أولهما قوله -رحمه الله-: «وَهْوَ الذِي يُسْمَعُ فِي الإِدْغَامِ»، وهذا لا يكون إلا إخفاء الحركة، إذ المشهور في استعمال الإشمام أنه إشارة لا تظهر معه الحركة، وثانيهما قوله -رحمه الله-: «وَذَاكَ إِخْفَاءٌ كَمَا بَيَّنَّا»، وهو منه لدفع

---

(١) يوسف/١١.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٢٨.

(٣) ضَبَطَهَا محقِّقُ الكتاب بوجهين؛ الأول ما هو مثبت أعلاه، والثاني: يُنْصِرُ.

(٤) الاختلاس مرادف للإخفاء، على ما اختاره الشيخ الضباع، وهما عبارة عن النطق بثلثي الحركة. الإضاءة في بيان أصول القراءة/٣٤.

توهم إرادة استعمال مصطلح الإشمام المشهور، مع أنه أشار في خاتمة الأبيات أعلاه إلى مصطلح الإشمام بضم الشفتين من غير صوت، ومصطلح الإشمام هذا بدلالته المذكورة؛ إنما هو على رأي الكوفيين وابن كيسان، على ما حكاه الإمام أبو عمرو الداني في جامعه(١)، واستعمل الإشمامَ بهذا الإطلاق أبو معشر الطبري(٢)، في تلخيصه(٣) ومستمسكهم في ذلك أصل الاشتقاق اللغوي، ونقل في جامع البيان(٤) استدلالَهم بقوله: «واستدلوا على صحة ذلك بأن القائل إذا قال: رُمْتُ أخذ الشئ فإنه يخبر أنه حاول تناوله ولَّما يصل إليه، وإذا قال: أشممت الشئ النار فإنه يخبر أنه أناله شيئاً يسيراً منها، قالوا: ولذلك قلنا إن الإشمام أتمّ في البيان من الروم لوجودنا فيه شيئاً من النطق بالحركة»اهـ، وقال الإمام ابن الجزري –رحمه الله–، وقد نقل الخلاف في ذلك(٥): «ولا مشاحَّة في التسمية إذا عُرِفَت الحقائق». وليُعْلَم أن الإشمام يقع في عُرْفِ القراء على أربعة أوجه(٦):

الأول: خَلْطُ حرف بآخر نحو: ﴿الصِّرَاطَ﴾(٧) و﴿صِرَاطَ﴾(٨).

---

(١) جامع البيان ٢/٨٣٢.

(٢) عبدالكريم بن عبدالصمد بن محمد، أبو معشر الطبري، القطان، الشافعي، شيخ أهل مكة، إمام محقق، روى القراءات الكثيرة بالإجازة عن أبي علي الأهوازي، له جملة تصانيف، واستفاد منه جماعة، توفي بمكة سنة ثمان وسبعين وأربعمائة.. انظر ترجمته في: معرفة القراء ١/٤٣٥-٤٣٦، وغاية النهاية ١/٤٠١.

(٣) التلخيص في القراءات الثمان/١٩٢-١٩٣.

(٤) ٢/٨٣٢.

(٥) النشر ٢/١٢١.

(٦) انظر: العقد النضيد ١/٣٦٥-٣٦٦.

(٧) من مواضعه الفاتحة/٦.

(٨) من مواضعه الفاتحة/٧.

الثاني: خَلْطُ حركة بحركة، كما في ﴿قِيلَ﴾⁽¹⁾ و﴿غِيضَ﴾⁽²⁾.

الثالث: إخفاء الحركة فتكون بين الإسكان والتحريك، كما في قوله: ﴿تَأۡمَنَّا﴾.

الرابع: ضم الشفتين في المضموم خاصة، بعد تسكين الحرف الموقوف عليه؛ للدلالة على أن حركتَه في الوصل ضمةٌ.

والناظم هنا اختار وجه الإشمام؛ المراد به إخفاء الحركة، على وجه الإدغام المحض مع الإشارة إلى الضم، وكذلك صنع في جامعه⁽³⁾ ولفظه فيه: «وإلى القول بالإخفاء دون الإدغام ذهب أكثر العلماء من القراء والنحويين؛ وهو الذي أختارُه وأقولُ به»اهـ، وقدَّمَ –رحمه الله– قبل هذا القول وجهَ الترجيح بقوله في معرض ذكره وجه الإشمام مع الإدغام المحض⁽⁴⁾: «وإذا كان الغرض الإتيان بالإشارة إنما هو الإدغام بأصل هذه الكلمة لا بكيفية حركة آخر الفعل المتصل بضمير الجماعة، وليفرق أيضاً بين ما يسكن للإدغام خاصة وبين ما يسكن على كل حال، فلئن كان هذا هو الغرض كانت الإشارة بالحركة إلى الحرف أتم في البيان، وآكد في الدلالة؛ لأن البصير والأعمى جميعاً يستويان في معرفة ذلك»اهـ.

هذا اختيار أبي عمرو، ووجهه ما ذكره؛ مما نُقِلَ لك، وقد اختار الإمام ابن الجزري في النشر وجه الإشمام، المتضمنَ الإدغام الكامل، وقال⁽⁵⁾:

---

(١) من مواضعه البقرة/١١.

(٢) هود/٤٤.

(٣) ٣/١٢١٩–١٢٢٠، وانظر: التيسير/١٢٨، وقال فيه عن هذا الوجه: «وهذا قول عامة أئمتنا؛ وهو الصواب؛ لتأكد دلالته، وصحته في القياس» اهـ.

(٤) جامع البيان ٣/١٢١٩.

(٥) النشر ١/٣٠٤.

«وبالقول الثاني(١) قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلفي الكتب، وحكاه أيضاً الشاطبي(٢) –رحمه الله تعالى–، وهو اختياري؛ لأني لم أجد نصاً يقتضي خلافه، ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم»اهـ، ولم يذكر في السبعة سواه(٣).

والوجهان صحيحان مقروء بهما، والمقدَّم منهما ما اختار أبو عمرو الداني، وبه بدأ الإمام الشاطبي في ذكر الخلاف، فاقتضى تقديمه، كما هو ظاهر كلامه(٤)، والله أعلم.

المبحث الخامس:

اختياره في باب القول في الهمز

افتتح المصنف –رحمه الله– الباب بالتنبيه على صعوبة الهمز، مشيراً إلى أن سبب تغييره في القراءة ما يعتريه في الأداء من شِدَّةٍ وصعوبة، ثم عقد ترجمةً؛ في ذكر الهمز والنَّبرِ هل هما لَقَبان لموصوف واحد؟، أم هما متغايران؟، وهو محلُّ ورود اختياره في هذا الباب، قال –رحمه الله–(٥):

وَالهَمْزُ وَالنَّبْرُ هُـــمَا لَقَبَانِ   لِوَاحِـــــدٍ بِذَاكَ يُعْلَمَانِ
وَقَالَ أَهْلُ العِلْمِ بالحُروفِ   النَّبْرُ تَعْبيرٌ عَن التَّخْفِيفِ

---

(١) يعني به الإشمام، كما مهدتُ لك بذكره.

(٢) كما حكى الوجه قبله، في قوله في باب فرش حروف سورة يوسف:

وتأمننا للكل يخفى مفصلا   وأدغم مع إشمامه البعض عنهم

متن الشاطبية/٦١، وانظر: إبراز المعاني ٣/٢٦١-٢٦٢.

(٣) السبعة/٣٤٥.

(٤) انظر: الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء/٣٨.

(٥) الأرجوزة المنبهة/٢٣٦.

لِلْهَمْزِ وَالهَمْزُ أَشَــــدُّ مِنْهُ وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ فَالزَمَنْهُ

وهذه المسألة مسألة بحث بين علماء اللغة في القديم؛ فذهب الخليل إلى أن النبر دون الهمز، فالنبر عنده ومَن وافقه: الهمزُ المغيَّر بنوع من أنواع التسهيل، وقد أبان أبو عمرو في جامع البيان هذا المذهب بقوله: «وقال –أي: الخزاعي فيما رواه عن ابن كثيرٍ– وكان يقرأ (شعائر الله) بنبرة، قال: والنبرة عندهم دون الهمز، قال: وكذلك (خزائن، وبصائر) ونحوها، وقال ابن مجاهدٍ عن الأصبهانيّ عن أصحابه عن ورْشٍ عن نافعٍ في حروفٍ من الهمز منبورة، قال: والنّبرةُ عندهم همزةٌ ضعيفةٌ، كأنّها همزةٌ بَيْنَ بَيْنَ وليست بهمزةٍ ثابتةٍ؛ فوافق الخزاعيَّ فيما حكاه من كونها كذلك، وقال الخليل بن أحمد: النبرة ألطفُ وألينُ وأحسنُ من الهمزة؛ وهذا أيضاً موافق لما حكيناه»اهـ.

وخالف في ذلك سيبويه؛ فلا يرى فرقاً بين الهمز والنبر؛ وهو اختيار الإمام الداني؛ كما هو منصوص نظمه، فاختلاف الاسم على هذا الرأي لا يغير المسمَّى؛ قال سيبويه⁽١⁾: «واعلم أنّ الهمزة إنّما فَعَلَ بها هذا من لم يخفّفها؛ لأنّه بَعُد مخرجُها؛ ولأنّها نبرةٌ تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً؛ فثقل عليهم ذلك؛ لأنّه كالتهوُّع⁽٢⁾»اهـ، وهذا النصُّ ظاهر الدلالة على أنه لا فرق بين النبر والهمز في الدلالة؛ وهو الراجح؛ وعليه جمهور أئمة اللغة والقراءة؛ قال مكيٌّ –رحمه الله تعالى– في معرض ذكره ما يجب اجتنابه في الهمز⁽٣⁾: «فيجب على القارئ ألا يتكلف في الهمزة ما يَقْبُح من ظهور شدة النبر بنبرة الصوت»اهـ، ومن إطلاق النبر وإرادة الهمز قول الإمام الحصري في رائيته، في ذكره لمذهب

---

(١) الكتاب ٥٤٨/٣.

(٢) التهوع: تكلُّف القيء. انظر: اللسان ١٦٠/١٥ (هوع).

(٣) الرعاية/١٤٦.

قالون في الهمزتين من كلمة(١):

وَسَهَّلَ قَالُونٌ وَحَالَ بِمَدَّةٍ وَتَسْهِيلِهَا مَا بَيْنَ بَيْنَ بِلاَ نَبْرِ

يعني: بلا همز، على المألوف في مذهبه.

ويعضد ذلك أيضاً أصل اشتقاق اللفظ، فالنبر مصدر نبرت الحرف نبراً إذا همزته(٢)، قال أبو البقاء(٣) في الإملاء(٤): «اعلم أنّ الهمزة نبْرة تخرج من أقصى الحلق يشبه صوهّا التهوّع»اهـ، وهذا ظاهر في التسوية بينهما على رأي الجمهور.

فاختيار الإمام الداني في هذه المسألة؛ في قوله: «وَالأَوَّلُ الصَّحِيحُ فَالزَمَنْهُ»، ويعني به اتفاق اللفظين في الدلالة؛ هو قول سيبويه من قَبْلُ، وهو المشهور الموافق لاشتقاق اللفظ.

مع أن هذه المسألة لا أثر لها بين القراء، وإنما كانت محلّ نزاع بين أئمة اللغة المتقدمين، ومَن اعتنى بنقل أقوالهم من مصنفي كتب القراءات كأبي عمرو الداني، والله أعلم.

---

(١) القصيدة الحصرية/١٠٤.

(٢) انظر: إصلاح المنطق/١٦، والصحاح ٢/٨٢٢، واللسان ١٤/١٨ (نبر).

(٣) عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين، محب الدين أبو البقاء العكبري؛ نسبة إلى عُكْبَرا، بلدة على دجلة فوق بغداد، خرج منها جماعة من العلماء، ولد ببغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة، أخذ العلم عن كبار علماء وقته، وانتفع به خلائق، وكان إماماً في علوم القرآن والفقه واللغة وله تصانيف نافعة، وكان مع هذا حسن الأخلاق متواضعاً، قال عنه الذهبي: «وكان ذا حظ من دين وتعبد وأوراد»، توفي -رحمه الله- سنة ست عشرة وستمائة.. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٢/٩١ وما بعدها، وشذرات الذهب ٥/٦٧ وما بعدها.

(٤) إملاء ما منّ به الرحمن ١/١٤.

المبحث السادس:

اختياره في باب القول في الفتح والإمالة.

قال –رحمه الله–(١):

وَالفَتْحُ عِندَ العُلَمَاءِ الأَصْلُ وَالكَسْرُ فَرْعٌ قَالَ هَذَا الجُلُّ
لأَنَّهُ يُفْتَحُ مَـــــــا يُمَالُ وَلا يُمَـــالُ الفَتْحُ فِيمَا قَالُوا

الفتح والإمالة لغتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب، وقد نقل السخاوي بسنده من طريق شيخه الإمام الشاطبي، عن أبي عمرو الداني قوله(٢): «الفتح والإمالة فيما اختلف القراء فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان، على ألسنة القراء والفصحاء من العرب؛ الذين نزل القرآن بلغتهم، قال: والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس، قال: والفتح عند علمائنا الأصل، والإمالة فرع داخل عليه».

والإمالة: أن تنحوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء(٣)، وعبَّر عنها الناظم هنا بالكسر وهو مألوف، وعليه عمل المتقدمين، قال الإمام السخاوي(٤): «والمصنفون من القراء المتقدمين قد يعبرون عن هذين الضربين(٥) من الممال بالكسر مجازاً واتساعاً، كما يعبرون عن الفتح بالتفخيم، ويعبرون عنها أيضاً بالبطح والإضجاع»اهـ والتقليل، ويسمى الإمالة الصغرى، وبين بين؛ وهو واقع

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٤٦.

(٢) جمال القراء ٢/٤٩٩، وانظر: إبراز المعاني ٢/٧٧، والنشر ٢/٣٠، وكلام أبي عمرو في الموضح في الفتح والإمالة له.

(٣) انظر: النشر ٢/٣٠.

(٤) انظر: جمال القراء ٢/٥٠٠-٥٠١.

(٥) يقصد الإمالة والتقليل.

بين المنزلتين؛ الفتح والإمالة؛ وذلك بأن تنحو بالألف نحو الياء، وبالفتحة نحو الكسرة قليلاً(١)

والناظم كما هو ظاهر يذهب إلى أن الفتحَ أصلٌ للإمالة، وهو المشهور والأكثر، وقال به جَمْعٌ من المتقدمين، قال مكيٌّ(٢): «اعلم أن أصل الكلام كلّه الفتح، والإمالة تدخل في بعضه، في بعض اللغات لعلّة، والدليل على ذلك أن جميع الكلام الفتحُ فيه سائغ جاهز، وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه، في بعض اللغات لِعِلّةٍ؛ فالأصل ما عمَّ؛ وهو الفتح» اهـ. وممن نصَّ على أصالة الفتح أبو علي الفارسي في الحجة(٣)، وأبو بكر أحمد بن عبيدالله بن إدريس في الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار(٤)، وأبو العباس المهدوي في شرح الهداية(٥)، والسخاوي في فتح الوصيد(٦)، والسمين الحلبي في العقد النضيد(٧)، وقال فيه: «واعلم أن الفتح هو الأصل لوجهين؛ أحدهما: أن الإمالة لا بد لها من سبب كما سننبه عليه، والفتح لا سبب له، وما افتقر إلى غيره فرع على ما استغنى، والثاني: أن كل ممال يجوز فتحه، وليس كل مفتوح تجوز إمالته»اهـ، وهذا التعليل الذي ذكره اعتمده مكيٌّ، فيما تقدم النقل عنه قريباً؛ وهو المعتمد لأصحاب هذا الرأي؛ وهو بعينه ما تمسك به الناظم في اختياره، وقد أفاض

---

(١) انظر: النشر ٢/٣٠.

(٢) انظر: الكشف ١/١٦٨.

(٣) الحجة للقراء السبعة ١/٣٨٥.

(٤) ١/٣٠.

(٥) ١/٩٢.

(٦) ١/٤٦١.

(٧) العقد النضيد في شرح القصيد مخطوط لوح: ٢٠٣/ب.

السخاوي في تقرير هذا القول وذكر عِلَلَه بقوله(١): «والفتح عند علمائنا الأصل، والإمالة فرع داخل عليه، ودليل ذلك خمسة أوجه:

أحدها: أن كل حرف ممال فجائز أن يفتح ابتداءً، ولا يجوز أن يمال إلا عند وجود سبب يدعو إلى إمالته، كالياء والكسرة ونحوها.

والثاني: أن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصاً، غير مختلط بغيره.

الثالث: إطلاق النحويين القولَ بجواز رسم ما كان من ذوات الياء بالألف التي الفتح منها، وإن لم يقع فيه إشكال.

والرابع: أن الكاتب إذا أشكل عليه الحرف؛ فلم يدر أمن ذوات الياء هو أو من ذوات الواو؟، رسمه بالألف لا غير.

والخامس: أن الصحابة –رضوان الله عليهم– رسموا في المصاحف كلها ﴿الصَّلَوٰة﴾ و﴿الزَّكَوٰة﴾ و﴿الحَيَوٰة﴾ و﴿النَّجَوٰة﴾ و﴿مِشْكَوٰة﴾ و﴿مَنَوٰةَ الثَّالِثَةَ﴾ بالواو، وقال النحاة: رسموها كذلك على لغة أهل الحجاز لشدة تفخيمهم؛ فتوهموا لشدة الفخامة أنها واو فرسموها على ذلك.فهذا كله يدل على أن الأصل الفتح»اهـ.

وما ذكره السخاوي متفاوت من جهة قوة الاستدلال به؛ فبعضه أقوى من بعض، وما ذكره السمين قبلُ هو المعتمد عند أصحاب هذا الرأي، وقد اشتمله كلام الإمام السخاوي، وذهب بعضهم إلى أصالة كل من الفتح والإمالة، وعدم تقديم واحد منهما على الآخر، نقل ذلك في النشر، وذكر

---

(١) جمال القراء ١/٤٩٩–٥٠٠.

الوجه عندهم بقوله(١): «وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب، فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا بسبب، قالوا: ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة»اهـ، ولم يحكم في النشر بترجيح واحد من الرأيين، وإنما ختم السياق بقوله: «قلت: ولكلٍّ من الرأيين وجهٌ، وليس هذا موضع الترجيح» اهـ.

والراجح –والله أعلم– ما ذهب إليه أبو عمرو بالعلّة المقررة في النظم؛ لوضوحها، وكثرة مَن قال به واعتبره من أصحاب التآليف، وأرباب التصانيف، مع أن هذه المسألة لا أثر لها في مقام الرواية، والله أعلم.

المبحث السابع: اختياره في باب: القولُ فيما يُمَال

عَرَضَ –رحمه الله– في هذا الباب ما يميله الأئمة من حروف القرآن، واختار –رحمه الله– في هذا الباب لنافع التقليل بَيْنَ بَيْنَ، وعبَّر عنه بعدم المبالغة في الكسر، حيث يقول(٢):

وَنَافِعٌ فِي الكَسْرِ لا يُبَالِغْ وَذِلِكَ الْمُخْتَارُ وَهْوَ السَّائِغْ

ويتعين في فهم هذا الاختيار ألا يُنْظَر إلى ما استقرَّ عليه العمل؛ وما هو ثابت في كتب القراءات التي يقرأ الناس بمضمنها اليوم؛ كالشاطبية والطيبة، فما ذكره الإمام أبو عمرو هنا أشمل من ذلك؛ وهو مبنيٌّ على كثرة الروايات والطرق عن نافع وراوييه، والاختيار المذكور قد قرَّره الإمام أبو عمرو الداني في كتابه جامع البيان، قال فيه(٣): «واختُلِفَ عن نافع في كل ما تقدم من الأسماء والأفعال؛ فقرأت له في رواية ابن عبدروس عن أبي عمر عن إسماعيل، وفي رواية

---

(١) النشر ٢/٣٢.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٤٨.

(٣) جامع البيان ٢/٦٩٨.

ابن سعدان عن المسيّبي، وفي رواية القاضي عن قالون، وفي رواية أبي عون عن الحلواني عنه، وفي رواية الجماعة عن ورش، ما خلا الأصبهاني وحده عنه جميع ذلك بين الفتح والإمالة، سواء وقع حشواً أو في فاصلة»اه، ونقل بإسناده في جامع البيان(١) عن ابن مجاهد قوله: «كان نافع لا يفتح ذوات الياء ولا يميلها»، ومراده أنه يقرأ بالتقليل، فاختيار أبي عمرو لوجه التقليل عن نافع باعتبار الطرق الواردة عن رواته في ذلك؛ على نحو ما رأيته قبلُ، وليُعْلَم أن التقليل عليه عمل ورش من طريق الأزرق؛ وهو طريق الشاطبية، في أحوال اختصَّ بها، وليس له إمالة محضة في القرآن إلا في الهاء من طه في فاتحة سورتها، ولذلك يقول الحصري(٢):

إِمَالَةُ وَرْشٍ كُلُّهَا غَيْرُ مَحْضَةٍ   سِوَى الهَاءِ مِن طَهَ وَلِلْفَتْحِ أَسْتَجْرِي

وأما قالون فلا إمالة له ولا تقليل بمضمن الطرق التي اشتملتها الشاطبية والطيبة؛ وهي التي يُقرأ بها اليوم إلا في كلمة ﴿هَارٍ﴾(٣) ، فله فيها الإمالة، وكلمة ﴿التَّوْرَاة﴾(٤)، فله فيها التقليلُ بالخلاف، وأشار إلى ذلك الإمام الحصري في رائيته بقوله(٥):

وَقَالُونُ يَقْرَا البَابَ(٦) بِالفَتْحِ لَمْ يُمِلْ   سِوَى حَرْفِ هَارٍ فَكَّ رَبِّي غَداً أَسْرِي
وَوَافَــقَ فِي التَّوْرَاةِ وَرْشاً فَخُذْ وَزِدْ   وَلا تَجْهَلَنْ فَالجَهْلُ بِـــالمَرْءِ قَدْ يُزْرِي

---

(١) جامع البيان ٦٩٨/٢.

(٢) القصيدة الحصرية/١٢١.

(٣) سورة التوبة/١٠٩.

(٤) حيث وقع، من مواضعه: آل عمران/٣.

(٥) القصيدة الحصرية/١٢٥.

(٦) يقصد باب الفتح والإمالة.

فتبين بعد هذا أن اختيار أبي عمرو هنا متوافق مع أكثر ما ينقله الرواة عن نافع في ذلك، كما تبين ذلك في النقل من جامع البيان، واعلم أنه مما يتعين دفعه في هذا المقام، أن يُظَنَّ أن الناظم قصد تفضيل قراءة صحيحة على أختها، فليس الإمام الداني ممن يسلك مثل هذا، بل هو ممن حذَّر منه، ونفَّر عنه، وهو القائل في معرض دفاعه عما صحَّ من أوجه القراءة(١):

أُفٍّ لِمَن يَرُدُّ مَا رَوَاهُ مَن شَاهَدَ الأَصْحَابَ أَوْ قَرَاهُ
بِرَأْيِهِ السُّوءِ وَبِالقِيَاسِ تِلْكَ لَعَمْرِيْ نَـزْعَةُ الخَنَّاسِ

وهو القائل كذلك في تقرير هذا المعنى(٢):

وَلاَ تُقَابِلْ مَا رَوَاهُ النَّاسُ بِالرَّدِّ إن ضَعَّفَهُ القِيَاسُ
فَلَيْسَ شَئٌ مِثْلَ الاتِّبَاعِ فَاسْلُكْ طَرِيقَ النَّقْلِ وَالسَّمَاعِ

ومما يحسن التنبيه عليه أن الإمام أبا عمرو الداني، ذكر في هذا الباب مجمل مذاهب القراء في الإمالة، ولم يلتزم التفصيل في كل المسائل، وأشار إلى ذلك بقوله بعد أن ذكر أشهر أحكام الإمالة منسوبة إلى أصحابها(٣):

وَغَيْرُ مَن ذَكَرْتُ قَدْ يُمِيلُ مِن ذَاكَ شَيْئاً ذِكْرُهُ يَطُولُ

وإنما اقتصرت على ما أورده عن نافع؛ لمجيئ الاختيار في سياقه، على ما تصمنه شرط البحث، والله تعالى أعلم.

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٦٠.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٧٢.

(٣) الأرجوزة المنبهة/٢٤٨.

المبحث الثامن: اختياره في باب: القول في اللامات

ذَكَرَ -رحمه الله- في فاتحة الباب ما اتفق عليه القراء ترقيقاً وتفخيماً، وموضع اختياره في هذا الباب عند حديثه عن مذهب ورش في تغليظ اللام؛ يقول -رحمه الله-(١):

وَقَــدْ أَتَى التَّغْلِيظُ لِلاَّمَاتِ إِذَا وَرَدْنَ مُتَــحَرِّكَاتِ
بالفَتْــحِ قَدْ وَلِيَهُنَّ الطَّاءُ وَالصَّادُ أَيْضاً مِثْلُهَا وَالظَّاءُ
وَهُنَّ مَفْتُوحَاتٌ اوْ سَوَاكِنْ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنَ الأَمَاكِنْ
عَنْ وَرْشٍ القَارِي أَبِي سَعِيْدِ وَلَيْسَ فِي القِيَــاسِ بِالبَعِيدِ

والناظم -رحمه الله- ذكر مذهب ورش من طريق الأزرق في تغليظ اللام إذا فتحت، وجاء بعدها طاء أو ظاء أو صاد، وكانت هذه الحروف الثلاثة مفتوحة أو ساكنة، وما ذكره -رحمه الله- هو المعتمد في مذهبه؛ قال الإمام الشاطبي -رحمه الله-(٢):

وَغَلَّظَ وَرْشٌ فَتْــحَ لاَمٍ لِصَادِهَا أَوِ الطَّاءِ أَوْ لِلظَّاءِ قَبْلُ تَنَزُّلاَ
إِذَا فُتِحَتْ أَوْ سُكِّنَتْ كَصَلاَتِهِمْ وَمَطْلَعِ أَيْضاً ثُمَّ ظَلَّ وَيُوصَلاَ

فإن تحركت اللام مع الثلاثة الأحرف المذكورة بالضم أو الكسر أو سكنت، نحو: ﴿يَصِلُونَ﴾(٣)، ﴿وتَصْلِيَةُ﴾(٤) و﴿وَصَّلْنَا﴾(٥)، فلا خلاف في

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٦٠.

(٢) متن الشاطبية/٢٨، وانظر في شروط تغليظ اللام له: التيسير/٥٨، وفتح الوصيد ١/٥٣٧، وسراج القاري/١٢٣.

(٣) النساء/٩٠.

(٤) الواقعة/٩٤.

(٥) القصص/٥١.

ترقيقها، ومثله أيضاً إن تحركت الأحرف الثلاثة، بالكسر أو الضم(١)، نحو: ﴿فُصِّلَتْ﴾(٢)، و﴿ظُلَّةٌ﴾(٣).

واختيار أبي عمرو هنا لمذهب ورش في التغليظ، ليس تفضيلاً للرواية، فقد أخذ ذلك عن شيوخه، كما أفاد في جامع البيان(٤)، وإنما هو بيان لصحته في القياس اللغوي، وهذا منه –رحمه الله– حَسَنٌ بديع؛ إذ فيه تقرير مذهب التغليظ عنه، والردُّ على من أنكره بدعوى مخالفته للقياس بزعمهم.

وليُعْلَم أن الأصل في اللام الترقيق؛ لأن الترقيق فيها غير متوقف على سبب، بخلاف التفخيم على ما تبيَّن(٥).

والتغليظ في اللام على سبيل الرواية ليس من الشهرة بمكانٍ، فقد اختصَّ به المصريون عن ورش، لم يشاركهم فيه سواهم(٦).

قال أبو شامة(٧): «ولا شك أنه إن ثبت لغة فهو لغة ضعيفة مستثقلة؛ فإن العرب عُرِفَ من فصيح لغتها الفرار من الأثقل إلى الأخف، والتغليظ عكس ذلك»اهـ.

بل قال –عفا الله عنه–(٨): «ثم هو على مخالفة المعروف من قراءة ورش؛ فإنها مشتملة على ترقيق الراءات، والإمالة بين بين، وتخفيف الهمز نقلاً وتسهيلاً

---

(١) انظر فيما تقدم: جامع البيان ٢/٧٩٠-٧٩١.

(٢) هود/١.

(٣) الأعراف/١٧١.

(٤) ٢/٧٨٧-٧٨٨.

(٥) انظر: الكشف ١/٢١٩، وشرح الهداية ١/١٢٧.

(٦) انظر: النشر ٢/١١١.

(٧) إبراز المعاني ٢/١٨٣.

(٨) إبراز المعاني ٢/١٨٣.

وإبدالاً، ولهذا أكثر الروايات عن ورش ترك التغليظ»اهـ.

وهذا الكلام منه –رحمه الله– لم يَرْعَ فيه جانبَ النقل حق الرعاية، فليس من الاكتفاء بالرواية النظر إلى مخالفة القارئ لأصوله، ولو أخذ ذلك في الاعتبار لما كان قارئ أن تسلم له أصوله من غير مخالفة لبعضها، ثم ما ذكره من كونها إن ثبتت فهي لغة ضعيفة، فليس بمسَلَّمٍ من كل وجه، وإنَّ ثبوت القراءة روايةً كافٍ في القبول والتسليم كما لا يخفى، وأما من حيث اللغة فقد نصَّ مكي في الكشف⁽¹⁾ على أن وجه التغليظ لورش في اللام عند مجاورتها لحروف مخصوصة سببه أن هذه الحروف حروف مطبقة مستعلية، فأراد أن يُقَرِّبَ اللام نحو لفظه، فيعمل اللسان في التفخيم عملاً واحداً، وقال⁽²⁾: «وهذا هو معظم مذاهب العرب في مثل هذا، يقربون الحرف من الحرف؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً، ويقربون الحركة من الحركة؛ ليعمل اللسان عملاً واحداً» اهـ، فصار الأمر بعد ذلك إلى ما ترى من الفسحة والسعة، أما من حيث ثبوت الرواية فذاك مقام لا تصله أيدي التشكيك بحال.

فقول الناظم هنا: «وَلَيْسَ فِي القِيَاسِ بِالبَعِيدِ»، مشعر بما تقرر من موافقته للقياس، وظهور وجهه في العربية، وهذا المسلك منه –رحمه الله– فيه تعظيم لجانب الرواية، فرحمه الله وغفر له.

---

(١) ٢١٩/١.

(٢) المصدر السابق، وانظر للاستزادة: شرح الهداية ١٢٩/١ وما بعدها.

المبحث التاسع: اختياره في باب القول في الساكنين من كلمتين

ذكر –رحمه الله– في مفتتح نظمه هنا، حالَ أولِ الساكنين؛ إما أن يكون حرف مدٍّ، فالتخلص من الساكنين يكون بحذفه، وإما أن يكون ساكناً صحيحاً، فَيُتَخَلَّص من التقاء الساكنين بكسره، ثم استثنى من ذلك حروفاً قليلة، لِعِلَلٍ مألوفة، ثم تكلم بعد هذا –وهو ما يُحْتَاج إليه في هذا البحث– عن القاعدة عند القراء في التقاء الساكنين؛ إن كان ثالث الثاني مضموماً ضماً لازماً، وهي القاعدة التي عقدها الإمام الشاطبي بقوله(١):

وَضَمُّكَ أُولَى السَّاكِنَيْنِ لِثَالِثٍ يُضَمُّ لُزُوماً كَسْرُهُ فِي نَدٍ حَلاَ

فقال –رحمه الله–(٢):

وَإِنْ أَتَى بَعْدَ السُّكُونِ حَرْفُ لَحِقَهُ ضَـمٌّ فَفِيهُ خُلْفُ
فالكَسْـرُ فِيهِ جَائِزٌ وَالضَّمُّ وَالضَمُّ أَقْوَى وَهُوَ الأَعَمُّ
وَذَاكَ نَحْـو قَوْله أَنِ اشْكُرْ وَقَالَتِ اخْرُجْ وَفَتِيلاً انظُرْ

والإمام الداني هنا أتى بالوجهين الجائزين روايةً في مثل هذا؛ وهما الضم والكسر، كما هو صريح قوله: «فالكَسْرُ فِيهِ جَائِزٌ وَالضَّمُّ»، غير أنه جعل الضمَّ أقوى من الكسر، على حدِّ قوله: «وَالضَّمُّ أَقْوَى».

وليُعلم أن الضم في مثل هذا، هو اختيار مكيٍّ في الكشف(٣)، وَوَجْهُ ذلك؛ أنهم ضموا الساكن حين حركوه، كما ضموا الألف في الابتداء(٤)،

---

(١) متن الشاطبية/٤٠، وانظر في ذلك: التيسير/٧٨-٧٩، والنشر ٢/٢٢٥.

(٢) الأرجوزة المنبهة/٢٥٧-٢٥٨.

(٣) ١/٢٧٥.

(٤) انظر: الكتاب ٤/١٥٢-١٥٣، والكشف ١/٢٧٥، وشرح الهداية ١/١٨٩.

ويحتمل أن الضمة فيه لأجل الضمة في تاليه، فأتبعوا الضم الضم، حيث استثقل أن يكسره وبعده ضم(١)، وأما وجه الكسر فآتٍ على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين(٢)

وأما قول الناظم في اختيار هذا الوجه: وَهُوَ الأَعَمُّ، فمراده –والله أعلم– بعموم الضم؛ أنه المتعين عند البدء بثاني الكلمتين في الأمثلة التي هي وِفق القاعدة، فصار الضم أعم من جهة كونه هو المتعين ابتداءً مع جوازه وصلاً، أما مقابله؛ وهو الكسر، فإنما يجوز حال التقاء الساكنين، ويمتنع حال البدء بالثاني منهما، والله أعلم.

ومن حُسْنِ عمل الناظم –رحمه الله– أن ذكر أمثلة على قاعدته المذكورة؛ وقد ذكر ثلاثةَ أمثلة من كتاب الله تعالى؛ الأول قوله تعالى(٣): ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾، والثاني قوله تعالى(٤): ﴿قَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾، والثالث قوله تعالى(٥): ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا . انْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ﴾.

المبحث العاشر:

اختياره في باب القول في ياءات الإضافة

ياء الإضافة هي ياء المتكلم، وتتصل بالاسم والفعل والحرف؛ فتكون مع الاسم مجرورة المحل، مع الفعل منصوبته، ومع الحرف منصوبته أو مجرورته،

---

(١) انظر: الكشف ١/٢٧٥، وشرح الهداية ١/١٨٩، والموضح ١/٣١١.

(٢) انظر: الكشف ١/٢٧٥، وشرح الهداية ١/١٨٨-١٨٩، والموضح ١/٣١٢.

(٣) سورة لقمان/١٤.

(٤) سورة يوسف/٣١.

(٥) سورة النساء/٤٩-٥٠.

بحسب عمل الحرف(١).

وخلاف القراء فيها دائر بين الفتح والإسكان، وهما لغتان مشهورتان(٢)، وقد جمع بينهما امرؤ القيس(٣) في قوله(٤):

فَفَاضَتْ دُمُوعُ العَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً ... عَلَى النَّحْرِ حَتى بَلَّ دَمْعِيَ محملي

فأسكن الياء في «مني» وفتحها في «دمعيَ».

وموضع الاختيار عند أبي عمرو في هذا الباب هو اختياره وجه الفتح على الإسكان، حيث جعل الفتح أصلاً والإسكانَ فرعاً عنه، بقوله(٥):

والفتحُ الأَصْلُ عِندَ جُلِّ النَّاسِ ... وَغَيْرُهُ فَـــرْعٌ بِلا التِبَاسِ

والقول بأصالة الفتح في ياء المتكلم معتبرٌ عند المتقدمين، قال ابن خالويه(٦): «وفي ياء المتكلم أربع لغات؛ فتح الياء على أصل الكلمة، وإسكانها تخفيفاً، وإثبات الهاء بعد الياء، والحذف اختصاراً، تقول العرب: هذا غلاميَ، وغلامي، وغلاميهْ، وغلامِ»، ونَصَرَ هذا أبو علي في الحجة(٧)، وقال معللاً أصالة الحركة: «لأنها بإزاء الكاف للمخاطب، فكما فتحت الكاف كذلك تُفتح الياء»اهـ، وهو بمعناه في الموضح لابن أبي مريم(٨)، ومن قبله في حجة أبي

---

(١) انظر: النشر ٣٣٢/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٩/١، والكشف ٣٢٤/١، وإبراز المعاني ٢٢٢/٢.

(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي، أشهر شعراء العرب في الجاهلية، صاحب المعلقة المشهورة، مات سنة ثمانين قبل الهجرة. . انظر ترجمته في: مختار الأغاني ٢٠٣/١ وما بعدها.

(٤) هذا البيت من معلقته، وهو في ديوانه/٢٧.

(٥) الأرجوزة المنبهة/٢٥٩.

(٦) إعراب القراءات السبع ٧٩/١، ونصَّ عليها أيضاً أبو زرعة في حجته/٩٤.

(٧) ٤١٤/١.

(٨) ٢٦٥/١.

زرعة(١)، وقال أبو العباس المهدوي في شرح الهداية(٢): «أصل ياء الإضافة الحركة ... والإسكان في ياء الإضافة إنما هو تخفيف»اهـ، وإنما اختاروا التحريك بالفتح؛ لخفته، ولاستحقاقها التحريك بالفتح اتفاقاً إذا سكن ما قبلها نحو: بشرايَ، وغلامايَ(٣).

وما اختاره أبو عمرو هو الصحيح، وهو المنقول عن جماعة من المتقدمين؛ على نحو ما قدمتُ لك، ووجهُه في العربية ظاهر بما تبين قريباً، ونازع في ذلك بعضهم فاعتبر الإسكان أصلاً؛ لأن الياء مبنية، والأصل في البناء السكون، والفتح أصل ثان(٤)، والمعتمد في ذلك ما عليه الجماعة، والله تعالى أعلم.

المبحث الحادي عشر: اختياره في باب: القول في هاء الضمير

هاء الضمير في مصطلح القراء عبارة عن الهاء المكنى بها عن الواحد المذكر الغائب(٥)، وتسمى هاء الكناية، وعليها الترجمة في الشاطبية(٦)، وأصلها(٧)، وفي الطيبة كذلك(٨)، ولها من حيث سباقها ولحاقها أربعةُ أحوال:

الحالة الأولى: أن تقع بين ساكنين، نحو قوله تعالى(٩): ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ

---

(١) حجة القراءات/٩٣.

(٢) ١/١٥٨ باختصار يسير.

(٣) انظر: الحجة لأبي علي ١/٤١٤، وشرح الهداية ١/١٥٨، والموضح ١/٢٦٥.

(٤) إلى هذا ذهب الدمياطي في إتحاف فضلاء البشر ١/٣٣٣.

(٥) انظر: التيسير/٢٩، والعقد النضيد ١/٥٦٧، والنشر ١/٣٠٤.

(٦) متن الشاطبية/١٣.

(٧) انظر: التيسير/ ٢٩.

(٨) متن الطيبة/٤١.

(٩) البقرة/١٨٥.

أُنزِلَ فِيهِ القُرْآنُ ﴾. الحالة الثانية: أن تقع بعد متحرك وقبل ساكن؛ نحو قوله(١): ﴿ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ ﴾.

وحكم هاتين الحالتين: عدم الصلة لجميع القراء.

الحالة الثالثة: أن تقع بين متحركين؛ نحو قوله(٢): ﴿ لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ ﴾، فالأصل أنها موصولة للجميع؛ فإن وليها همز فكل على أصله كما ستراه قريباً.

الحالة الرابعة: أن تقع بعد ساكن وقبل متحرك نحو قوله(٣): ﴿ فِيهِ هُدًى ﴾.

وحكمها: الصلة لابن كثير وحده، يشاركه حفص في موضع واحد؛ وهو قوله في سورة الفرقان(٤): ﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾، وباقي القراء لا صلة لهم(٥).

وجعل المصنف –رحمه الله تعالى– عمل ابن كثير في هذه الهاء، هو الأصل فيها؛ لما في الصلة من دفع الخفاء الذي في الهاء، قال –رحمه الله–:

وَالسَّاكِنُ الوَاقِعُ قَبْلَ الهَاءِ يَمْنَعُ مِـــن تَكْثِيرِهَا بِاليَاءِ
وَالوَاوِ إلا ابْنَ كَثِيرٍ وَحْدَهْ فَالوَصْلُ وَالتَّكْثِيرُ فِيهَا عِندَهْ
وَذَلِكَ الأَصْـــلُ لِكُلِّ هَاءِ أَتَتْ ضَمِـــيراً خِيفَةَ الخَفَاءِ

وقد أشار الناظم –رحمه الله– لهذا الأصل في جامع البيان(٦)، وبيَّن أن هذه الزيادة تُجتَلَب في الهاء؛ لخفائها، وهذه العلَّةُ التي ذكرها الناظم هنا هي

---

(١) النساء/٨٣.

(٢) القيامة/١٦.

(٣) البقرة/٢.

(٤) الفرقان/٦٩.

(٥) انظر هذه المراتب في: التيسير/٢٩–٣٠، والنشر ١/٣٠٤–٣٠٥، والوافي/٦٨.

(٦) ١/٤٦٠.

المعتمدة عند المتقدمين؛ قال مكي –رحمه الله–(١): «فحجة مَن وصل الهاء بياء إذا كان قبلها ياء، وهو ابن كثير، أنه كسر الهاء التي قبلها؛ لخفاء الهاء»اهـ، وكذا احتج أيضاً لصة الهاء قبل الواو(٢)، ونقل مثلَه أبو العباس المهدوي عن أصحاب الخليل وسيبويه(٣)، واعتمده في الموضح(٤)، وقال أبو شامة(٥): «ووَجْهُ أصل الصلة: أن الهاء حرف خفي فقوي بالصلة بحرف من جنس حركته»اهـ، وعبَّر السمين عن علَّة ابن كثير بقصد بيان الهاء(٦)، وهو موافق لما نُقِلَ عن المتقدمين؛ لأنه لم يقصد بيانها إلا لخفائها.

فظهر بما تقدم صحة ما ذكره الناظم –رحمه الله تعالى.

المبحث الثاني عشر: اختياره في باب القول في هاء السكت

عرض الناظم في أول الباب لمعناها، ومذاهب الأئمة فيها، ثم بيَّنَ أن القول الصحيح المعروف إثباها وقفاً، ثم رجح العلة في إثباها وصلاً، وأنه حمل للوصل على الوقف؛ فقال في هذا السياق(٧):

وَالوَجْهُ فِي إِثْبَاتِهَا فِي الوَصْلِ عِندَهُمُ مَــعَ اتِّبَاعِ النَّقْلِ
الحَمْلُ لِلْوَصْلِ عَلَى الوُقُوفِ وَذَا قَــوِيٌّ لَيْسَ بِالضَّعِيفِ
إِذِ الشَّــــوَاهِدُ لَهُ كَثِيرَهْ مَوْجُودَةٌ فِي الكُتْبِ مُسْتَنِيرَهْ

---

(١) الكشف ١/٤٢.

(٢) انظر: الكشف ١/٤٣.

(٣) انظر: شرح الهداية ١/٢٦.

(٤) ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٥) إبراز المعاني ١/٣٠٥.

(٦) انظر: العقد النضيد ١/٥٧٦.

(٧) الأرجوزة المنبهة/٢٦٤.

وهاء السكت والتي انعقد الكلام لبيان وجهها في الوصل، قد عرفها الناظم بقوله(١):

وَتُعْرَفُ الهَاءُ الَّتِي للسَّكْتِ   بمَا حَكَاهُ كُلُّ حَبْرٍ ثَبْتِ
مِـــــنْ أَنَّهَا زَائِدَةٌ وَسَاكِنَهْ   فَهِـــيْ بِذَا لِغَيْرِهَا مُبَايِنَهْ

والناظم قوّى وجهها في الوصل، بأنه إجراء له مجرى الوقف، وما ذكره سائغ معتبر، قد ارتضاه الأئمة، وهو باب سائغ في العربية، قال الإمام ابن مالك في الخلاصة(٢):

وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظَ الوَصْلِ مَا   لِلْوَقْفِ نَثْراً وَفَشَا مُنتَظِمَا

وهذه المسألة يُحتاج إليها ويذكرها المصنفون في علم الاحتجاج في توجيه بعض القراءات القرآنية، وتخريجها على هذا الوجه، كقراءة الجماعة بإثبات الهاء ساكنة وصلاً(٣)، في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ في سورة البقرة(٤)، وقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ﴾ في سورة الأنعام(٥)، فإنهم يعتمدون على هذا التخريج، وكذا فعل أبو منصور في معانيه(٦)، ونقل أن هذا هو الوجه في العربية، وأن العرب قد تصل على مثال الوقف، فيكون الوصل كالقطع، وذكر أبو علي في حجته(٧) أنهم يفعلون ذلك فيما كان فاصلةً، أو مشبهاً بالفاصلة في

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٦٤.

(٢) ألفية ابن مالك/١١٩، وانظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٢/٤٧٦-٤٧٧.

(٣) هي قراءة السبعة إلا حمزة والكسائي في موضوع البقرة، ووافقهم ابن عامر في موضع الأنعام.

(٤) آية: ٢٥٩.

(٥) آية: ٩٠.

(٦) معاني القراءات/٨٥.

(٧) ٢/٣٧٦.

كلام تام، وقال في شرح الهداية(١): «وعلّة من أثبتها في الوصل والوقف، أنه حمل الوصل على الوقف، والعرب تفعل ذلك كثيراً»اهـ، بل هو في القرآن كثير، كما قاله السمين في الدر المصون(٢)، وذكر العلّة أيضاً السخاوي في فتح الوصيد(٣)، وأبو عبدالله .الفاسي في اللآلئ الفريدة(٤) وأبو شامة في إبراز المعاني(٥)، والسمين في العقد النضيد(٦)، وقد سلك بعضهم غير هذا المسلك في توجيه القراءة الواردة في الآية(٧)؛ وبيان ذلك: أن في توجيه القراءة وصلاً بسكون الهاء رأيين؛ أولهما: أن يكون الوصل على نيَّة الوقف؛ وهو ما تقدم تقريره، وثانيهما: أن تكون الهاء من أصل الكلمة، ويكون سكونها علامة للجزم؛ لأنها لام الفعل(٨).

وقول الناظم في معرض تقويته لهذا الوجه: «إِذِ الشَّوَاهِدُ لَهُ كَثِيرَهْ»، من أظهر ما هناك؛ القراءات القرآنية التي كان مخرجها عند كثير من أهل الشأن على هذا الوجه، على نحو ما تقدم، مما نُقِلَ عنهم، وأما في الشعر فهو فاشٍ كثير، كما تقدم قوله في الخلاصة(٩):

---

(١) ٢٠٥/١.

(٢) ٥٦٣/٢.

(٣) ٨٥/٢.

(٤) ١٦٥/٢.

(٥) ٣٦٧/٢.

(٦) مخطوط لوح: ٤٣٠/ب

(٧) انظر: الكشف ٣٠٨/١-٣٠٩، وحجة القراءات لأبي زرعة/١٤٣، والموضح ٣٤١/١.

(٨) هو بما رأيت من حُسْنِ تفصيلٍ في الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار ١١٥/١.

(٩) ألفية ابن مالك/١١٩.

وَرُبَّمَا أُعْطِي لَفظَ الوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ نَثراً وَفَشَا مُنتَظِمَا

ومن ذلك قول الشاعر(١):

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبَّا مِثْلَ الحَرِيقِ وَافَقَ القَصَبَّا

فشدد الباء في «جَدَبَّا» و«القَصَبَّا» على لغة من يُضَعِّفُ الحرف الأخير في الوقف، ثم زاد حرف الإطلاق، وأبقى التضعيف على حاله(٢).

وبهذا يُعلم أن ما أورده الناظم مستقيم لائق معتبر عند المتقدمين، وأن تقريره لهذا الوجه بناءً على شواهد له من النظم والنثر.

المبحث الثالث عشر:

اختياره في باب: القول في الهاء والميم.

لتعلم ابتداءً أن مراده بهذه الترجمة، ثلاث كلمات معلومات عند علماء الفن، وهي كلمات: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾ حيث يضم حمزةُ الهاءَ فيهنَّ وصلاً ووقفاً(٣)، كما قال الإمام الشاطبي –رحمه الله–(٤):

عَلَيْهِمْ إِلَيْهِمْ حَمْزَةٌ وَلَدَيْهِمُو جَمِيعاً بِضَمِّ الهَاءِ وَقْفاً وَمَوْصِلاَ

---

(١) ينسب لرؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه/١٦٩، والبيت من شواهد الكتاب ١٧٠/٤، وانظر: شرح المفصل ٦٩/٩، وشرح الجرجاني على شواهد ابن عقيل/٢٥٨. وقوله: «جدباً» هو نقيض الخصب، و«القصبا» القصب، والمعنى: لقد خفت أن أرى جدباً مهلكاً مثل الحريق يشب في القصب؛ فلا يبقي ولا يذر.

(٢) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم/٨١٣، وإرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك ٩٧٠/٢، وشرح ابن عقيل ٤٧٧/٢.

(٣) انظر: التبصرة/٦١، والتيسير/١٩، والنشر ٢٧٢/١.

(٤) متن الشاطبية/٩.

قال الإمام أبو عمرو في أرجوزته في سباقه موضع الاختيار منها(١):

وَحَمْزَةٌ فَالنَّصُ عَنْهُ جَاءَ   فِي كَلِمٍ فِيهِنَّ ضَـــمُّ الهَاءَ
هُنَّ عَلَيْهِمْ وَكَذَا إِلَيْهِمْ   وَمِثْلُ هَـــذَيْنِ مَعاً لَدَيْهِمْ
وَالضَمُّ أَصْلُهَا بِلاَ خَفَاءِ   وَكَسْرُهَا فَرْعٌ لأَجْلِ اليَاءِ

وما اختاره أبو عمرو من جَعْلِ الضم في الهاء أصلاً، هو المعتمدُ؛ بدلالة أنها إذا انفردت كانت حركتها الضم نحو: هُو وهُما وهُم، والياءات فيها غير لازمة، فهن مع الظواهر ألفات، نحو: علَى زيد ولدَى عمرو، فكما أن الهاء مضمومة بعد الألفات، نحو: عصاهم، فكذلك بعد هذه الياءات؛ لأن حمزة يجريهن في المضمر مجراهن في المُظهر، قاله في الموضح(٢)، وقال مكيّ في معرض احتجاجه لقراءة حمزة(٣): «فأجرى الهاءَ مع الياء العارضة التي هي بدل من الألف، مجراها مع الألف»اهـ، وقال في شرح الهداية(٤): «أصل الهاء في هذا(٥) وما أشبهه الضم». ثم علَّلَ لذلك بما تقدم ذكره، وأفاد علَّة أخرى بقوله: «ودليلٌ آخر أنا وجدنا جميع ما تكسر الهاء فيه يجوز فيه ضمها، نحو ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿فِيهِمْ﴾ و﴿بِهِمْ﴾ وما أشبه ذلك، ولا يجوز الكسر إلا في مواضع مخصوصة، فدلَّ ذلك على أن أصلها الضم»اهـ، وقد اعتمد هذه العلَّة أبو علي الفارسي في حجته(٦) بقوله: «وإنما الدلالة على أن أصل الهاء في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ الضم أنها إذا لم

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٦٦.

(٢) ٢٣١/١-٢٣٢.

(٣) الكشف ٣٥/١-٣٦.

(٤) ١٨/١.

(٥) يقصد ﴿عَلَيْهِمْ﴾ و﴿إِلَيْهِمْ﴾ و﴿لَدَيْهِمْ﴾.

(٦) ١٣٣/١ باختصار يسير.

تجاورها الكسرة، ولا الياء لم تكن إلا مضمومة، وإذا جاورتها الكسرة أو الياء جاز الكسر فيها للاتباع والتقريب، وجاز الضم على الأصل»اهـ.

وقد نصَّ على أصالة الضم فيها وفاقاً للناظم، السخاوي في فتح الوصيد(١)، وأبو عبدالله الفاسي في اللآلئ الفريدة(٢)، وعلَّل ذلك بقوله: «لأنها لما كانت ضعيفة لخفائها خُصَّت بأقوى الحركات»، وأبو شامة في إبراز المعاني(٣)، والجعبري في كنز المعاني(٤).

والضَّمُّ لغة قريش ومَن وَالاهم، قاله في فتح الوصيد(٥)، ونَسَبَها في كنز المعاني(٦) لفصحاء اليمن.

وقول الناظم: «وَكَسْرُهَا فَرْعٌ لأَجْلِ اليَاءِ»، متفقٌ عليه عندهم، فكلُّ من تكلَّم عن وجه كسر الهاء، فلمناسبة الياء قبلها، وهو من الناظم استطراد؛ لمزيد الايضاح والبيان، ولا يتناوله باعث هذا البحث.

ومن سابق القول يتبين أن الضمَّ أصلٌ للهاء فيما تقدم من الكلمات، لا لَبْسَ في ذلك ولا خفاء، على نحو ما علمتَ من أدلته، والله تعالى أعلم.

---

(١) ١/٢٨٣.

(٢) ١/١٦٦.

(٣) ١/٢٤٥.

(٤) ٢/٢١٢.

(٥) ١/٢٨٣، وانظر: الجوهر النضيد لابن الجندي، مخطوط، لوح: ٧٢/ب.

(٦) ٢/٢١٢.

المبحث الرابع عشر:

اختياره في باب: القول في الروم والإشمام

الروم والإشمام الوارد ذكرهما في هذه الترجمة من كيفيَّات الوقف على أواخر الكلم، والمراد بهذا الباب ما يوقَفُ به على أواخر الكلم، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعةٌ؛ وهي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق(١).

إلا أن الناظم لم يقصد في هذا الباب استيعابَ الكلّ، فقد قدَّم أحكامَ كثيرٍ منها، وإنما قصد فيه بيان ما يجوز الوقف عليه بالسكون والروم والإشمام خاصةً؛ فإن قيل: لِمَ اقتصر على هذه دون ما سواها؟ فيحتمل في الجواب أن يقال: إنما ذكر الروم والإشمام دون ما سواهما لأن حكمهما عند القراء مغاير لحكمهما عند النحاة، وذلك أنهم -أعني القراء- لا يرومون المنصوب ولا المفتوح، والنحاة يُعْمِلُون الرَّوم فيهما، ويمكن أن يُقال: إنما فعل ذلك لجريان العمل فيهما عند القراء جميعاً، مع السكون؛ فهو الأصل، وباقي أحكام الوقف إنما يَختص بها بعض القراء دون بعض.

والإشمام: ضم الشفتين بعد سكون الحرف أصلاً(٢).

وقيل: هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت(٣).

والإشارة بضم الشفتين للإشمام تكون عقب سكون الحرف الأخير من غير تراخٍ.

---

(١) انظر: النشر ٢/١٢٠.

(٢) انظر: التيسير/٥٩.

(٣) انظر: فتح الوصيد ٢/٥١٥، والنشر ٢/١٢١.

والإشمام يُرى بالعين ولا يُسْمَع بالأذن، ولهذا لا يأخذه الأعمى عن الأعمى بل يأخذه المبصِر عن المبصِر، بخلاف الرَّوم فلا يخفى عليه، وأصلُ الروم أظهر للحركة من أصل الإشمام؛ لأن الروم يُسْمَع ويُرَى، والإشمام يُرَى ولا يُسْمَع(١).

وقد أشار إلى صفته وما يجري فيه في الدُّرَرِ اللَّوَامِع بقوله(٢):

وَصِفَةُ الإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشِّفَاهْ　　　بَعْدَ السُّكُونِ وَالضَّرِيرُ لا يَرَاهْ
مِنْ غَيرِ صَوْتٍ عِندَهُ مَسْمُوعِ　　　يَكُونُ فِي المَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ

وإنما جاز الإشمام في المرفوع والمضموم دون غيرهما من الحركات؛ لأنه مناسب لحركة الضم لانضمام الشفتين عند النطق بها، ولم يجز في المجرور والمنصوب؛ لمخالفته لحقيقتهما، ثم إنه فيهما يوهم حركة الضم وصلاً، وهما ليسا كذلك حقيقة فامتنع(٣).

وأما الرَّوم فهو: الإتيان ببعض الحركة(٤)، وعليه وسابقِهِ النصُّ في الطيبة بقوله(٥):

وَالرَّوْمُ الاِتْيَانُ بِبَعْضِ الحَرَكَهْ　　　إِشْمَامُهُمْ إِشَارَةٌ لا حَرَكَهْ

وقال أبو عمرو الداني في التيسير(٦): «فأما حقيقة الروم فهو تضعيفك الصَّوتَ بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتاً خفياً يدركه الأعمى بحاسَّة سمعه»اهـ والرَّوم لا يكون إلا في المتحرك دون الساكن؛ لأنه

---

(١) انظر: الكشف ١/١٢٢.

(٢) ضمن كتاب المجموع الكبير من المتون ١/٦٤، وانظر في معناه: جامع البيان ٢/٨٣١.

(٣) انظر: إبراز المعاني ٢/١٩٨، وهداية القاري ٢/٥١٢-٥١٣.

(٤) النشر ٢/١٢١.

(٥) طيبة النشر/٥٦.

(٦) التيسير/٥٩.

إظهار للحركة على وجه مخصوص. والناظم –رحمه الله– جعل الأصل أن يوقف بالسكون على جميع كَلِمِ القرآن، فقال–رحمه الله تعالى–(١):

وَالأَصْلُ أَن يُوْقَفَ بِالإِسْكَانِ   عَلَى جَمِيعِ كَلِمْ القُرْآنِ

ونصَّ عليه في جامع البيان كذلك، معللاً الحكم بقوله(٢): «اعلم أن الأصل أن يوقف على الكلم المتحركة في حال الوصل بالسكون؛ لأن معنى الوقف عن الحركة أن تُترَك، كما يقال: وَقَفْتُ عن كلام فلان، أي تركته، ولأن الوقف ضد الابتداء؛ فكما يُخَصُّ الابتداء بالحركة، كذلك يُخَصُّ الوقف بالسكون، وذلك لغة أكثر العرب»اهـ.

وقد ضمَّن الحافظ أبو عمرو هذا المعنى بقوله في الأرجوزة(٣):

لأَنَّ مَعْنَى الوَقْفِ تَرْكُ ذَلِكَ   مِن قَوْلِهِمْ وَقَفْتُ عَن كَلَامِكَا
إِذَا اقْتَضَى كَلَامَـــهُ وَتَرَكَهْ   كَذَاكَ مَعْنَى الوَقْفِ تَرْكَ الحَرَكَةْ

وما ذكره الإمام أبو عمرو من اعتبار الوقف بالسكون أصلاً، هو المعتبر عند الأئمة المتقدمين؛ قال الإمام مكي –رحمه الله–(٤): «اعلم أن الأصل في هذا الباب أن تقف على السكون»، ثم ذكر العلَّة المتقدمة، التي اعتمدها الإمام أبو عمرو –رحم الله الجميع–، وأصالة الوقف بالسكون؛ هي منصوص جَمْعٍ من الأئمة في كتبهم؛ كما في التذكرة(٥) والموضح(٦)، وهو المعتمد عند شراح

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٧٣.

(٢) ٢/٨٢٥.

(٣) الأرجوزة المنبهة/٢٧٣.

(٤) التبصرة/١٠٦.

(٥) ١/٢٤٢.

(٦) ١/٢١٦.

الشاطبية وفاقاً لناظمها، قال السخاوي عن وجه الإسكان المقدم(١): «وهو الفصيح المختار، والأصل في عادة القراء»، وهو بمعناه في اللآلئ الفريدة(٢) وإبراز المعاني(٣)، والعقد النضيد(٤)، وأفاد فيه تعليلاً بقوله: «وإنما كان(٥) كذلك لوجهين؛ أحدهما أن الوقف محل استراحة، والسكون أخف من الحركة، والمتكلم لا يصل إلى آخر الحركة إلا وقد كلَّ لسانه غالباً فناسب ذلك أن يأتي بآخرها بأخف ما يكون؛ وهو السكون»(٦)اهـ، واعتبر الحكم وعلّته الجعبريُّ في كنز المعاني(٧)، وقال في النشر عنه(٨): «فهو الأصل في الوقف على الكلم المتحركة وصلاً ... وذلك لغة أكثر العرب؛ وهو اختيار جماعة من النحاة، وكثير من القراء»اهـ.

ومما يتعين العلم به أنه لا خلاف بين القراء أن الوقف على المنصوب يكون بالسكون لا غير؛ كما نقل ذلك ابن غلْبون في التذكرة(٩) وأبو شريح(١٠)

---

(١) فتح الوصيد ١/٥٤٥.

(٢) ١/٤٩٢.

(٣) ٢/١٩٣.

(٤) مخطوط لوح: ٢٨١/أ.

(٥) يعني الوقف بالسكون.

(٦) الوجه الثاني مغايرة الوقف للبدء، وقد تقدمت الإشارة إليه في أول المبحث.

(٧) مخطوط لوح:١٤٨/أ، ب.

(٨) ٢/١٢٠-١٢١ باختصار.

(٩) ١/٢٤٠.

(١٠) شيخ القراء، الإمام، أبو عبدالله محمد بن شريح بن يوسف الرعيني الأشبيلي، ولد سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، ارتحل في طلب العلم، ولقي مكي بن أبي طالب وأخذ عنه، ورجع بعلم كثير، وكان من جلة قراء الأندلس، فولي خطابة اشبيلية، من تصانيفه الكافي، توفي – =

في الكافي(١) وسبط الخياط(٢) في الاختيار(٣)، ونصَّ عليه أبو عمرو في أرجوزته بقوله(٤):

لَكِنَّ مِن مَذَاهِبِ القُرَّاءِ　　أَلا يَرُوْمُوا النَّصْبَ فِي الأَدَاءِ

وعليه النصُّ في الشاطبية أيضاً بقوله(٥):

وَلَمْ يَرَهُ فِي الفَتْحِ وَالنَّصْبِ قَارِئٌ　　........................

ومنع المحقق ابن الجزري إجراء الروم والإشمام في المنصوب والمفتوح بقوله عنهما في طيبة النشر(٦): «وَامْنَعْهُمَا فِي النَّصْبِ وَالفَتْحِ».

ونصَّ على ذلك في النشر(٧)، وقال: «لأن الفتحة خفيفة فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض، كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل»اهـ.

فتبين مما تقدم تقريره أن ما ذكره الإمام الداني –رحمه الله– من كون الوقف بالسكون هو الأصل، هو المعتبر عند الأئمة، لِلْعِلَلِ المتقدمة، والتي تواردوا على التنبيه عليها، والله تعالى أعلم.

= رحمه الله– سنة ست وسبعين وأربعمائة.. انظر ترجمته في: طبقات القراء ٤٥٠/١، وغاية النهاية ١٥٣/٢.

(١) الكافي في القراءات السبع/٦٨.

(٢) الاختيار في القراءات العشر ٢٥٤/١.

(٣) ٢٥٤/١.

(٤) الأرجوزة المنبهة/٢٧٤.

(٥) متن الشاطبية/٣٠.

(٦) متن طيبة النشر/٥٦.

(٧) ١٢٦/٢.

وبعد أنْ قرَّر الناظم هذا ذكر اختياره بقوله(١):

وَالاِخْتِيَارُ الوَقْفُ بِالإِشْمَامِ   وَالرَّوْمِ فِي القُرْآنِ وَالكَلاَمِ

وقد علمتَ مما تقدم أن الناظم جعل الوقف بالسكون أصلاً، وهو المعتمد عندهم، وهنا ذكر اختياره، فهاتان جهتان منفصلتان لا تلتبسان، وتقدم النقلُ عن الإمام ابن الجزري في أن الوقف بالسكون اختيار جماعة من النحاة، وكثيرٍ من القراء، وهو كما قال جرياً منهم على الأصل.

وقد اختار بعض الشيوخ المتقدمين الوقفَ بغير السكون، كما يُفهَم من كلام الإمام ابن الجزري المتقدم النقل عنه قريباً إن كان الموقوف عليه غيرَ منصوب، فاختار ابن مجاهد الإشمامَ، كما نقَلَه عنه أبو معشر في التلخيص(٢)، وأبو العلاء الهمذاني(٣) في غاية الاختصار(٤)، واختار الإمام ابن غلْبون في التذكرة(٥) الوقفَ بالروم والإشمام، مع ما تقدم النقل عنه أنه جعل الأصل الوقف بالسكون وعلَّل اختياره بقوله(٦): «لأنهما يبينان ما تستحقه الكلمة من

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٧٤.

(٢) التلخيص/١٩٣.

(٣) الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد، أبو العلاء الهمذاني، العطار، شيخ همذان، وإمام العراقيين، وأحد حفاظ عصره، ولد سنة ثمان وثمانين وأربعمائة، اعتنى بهذا الفن أتم عناية، وألف فيه أحسن كتب، قال عنه في الغاية: «ومن وقف على مؤلفاته علم جلالة قدره، وعندي أنه في المشارقة كأبي عمرو في المغاربة»، وكان -رحمه الله- ثقة ديِّناً كبير القدر، أثنى عليه علماء زمانه، وانتفع به خلائقُ وأمم، توفي -رحمه الله تعالى- سنة تسع وستين وخمسمائة.. انظر ترجمته في: معرفة القراء ٥٤٢/٢ وما بعدها، وغاية النهاية ٢٠٤/١ وما بعدها.

(٤) ٣٩٩/١.

(٥) ٢٤٢/١.

(٦) التذكرة ٢٤٢/١.

الحركة في حال الاتصال» اهـ.

فاختيار الناظم هنا موافق لمذهب بعض الأئمة، وقد وافقهم فيما ذكروه من علّة ذلك بقوله(١):

لِمَا هُمَا عَنْهُ يُؤَدِّيَانِ مِنْ حَرَكَاتِ الحَرْفِ وَالبَيَانِ

ولا تخفى مصلحة الوقف بالروم والإشمام، ولا سيَّما في المواضع الملبِسة، وعلى هذا عمل شيوخ الإقراء؛ امتحاناً لِأفهام طلابهم، وقد نقل في النشر(٢) جملةً من مواضع القرآن التي قد تلتبس حركة إعرابها على بعض المبتدئين؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾(٣)، ونحو قوله سبحانه: ﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾(٤)، ثم قال(٥): «وقد كان كثير من معلمينا يأمرنا فيه بالإشارة، وكان بعضهم يأمر بالوصل محافظة على التعريف به، وذلك حَسَنٌ لطيف، والله أعلم»اهـ.

فتبين مما تقدم أن الأصل في الوقف أن يكون بالسكون، وهو المختار، وأما في مقام التعليم، وحال الالتباس فيُختار الوقف بما يُفْهِمُ الحركةَ من روم وإشمام، على ما يجوز دخول الروم والإشمام عليه، وفي هذا جَمْعٌ بين القولين، وتوفيقٌ بين الرأيين، والله تعالى أعلم.

- ثم ذكر المصنِّف –رحمه الله– اختياراً آخر في هذا الباب، اختار فيه قول سيبويه في مسائل مختلفة ذات علاقة بهذا الباب، وتظهر لك جليّاً في السياق

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٧٤.

(٢) ٢/١٢٥.

(٣) يوسف/٧٦.

(٤) القصص/٢٤.

(٥) النشر ٢/١٢٥.

التالي، قال أبو عمرو –رحمه الله–(١):

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهْ   مَا قَدْ أَتَى مُسَطَّراً فِي بَابِهْ
عَلاَمَةُ الإِشْمَامِ عِندَ الضَّبْطِ   نُقَيْطَةٌ وَجَرَّةٌ كَالخَطِّ
لِلرَّوْمِ وَالإِسْكَانِ فِيهِ الخَاءُ   عَلاَمَةٌ وَقَدْ يُقَالُ الهَاءُ
فَالرَّوْمُ قَدْ يَعْرِفُهُ الضَّرِيرُ   وَيَقْتَضِي إِشْمَامَكَ البَصِيرُ
إِذْ ذَاكَ قَدْ شُبِّهَ بِالإِخْفَاءِ   وَذَا فَيُسْتَعْمَلُ بِالإِيمَاءِ
وَذَاكَ قَدْ تَسْمَعُهُ الأُذْنَانِ   فَهْوَ لِذَا أَوْكَدُ فِي البَيَانِ
وَذَا فَضَمُّ الشَفَتَيْنِ حُكْمُهْ   لِذَا إِلَى الرُّؤْيَةِ يُعْزَى عِلْمُهْ
وَذَاكَ يُسْتَعْمَلُ فِي الجَمِيعِ   فِي النَّصْبِ وَالخَفْضِ وَفِي المَرْفُوعِ
وَذَا فَيُخْتَصُّ بِهِ المَرْفُوعُ   فَهْوَ إِذاً فِي غَيْرِهِ مَمْنُوعُ
لِبُعْدِ عُضْوِ الخَفْضِ وَالمَنصُوبِ   مِن مَخْرَجِ الضَّمَّةِ فِي التَّرْتِيبِ
وَكُلُّ هَذَا قَوْلُ سِيبَوَيْهِ   وَهْوَ الصَّحِيحُ فَاعْتَمِدْ عَلَيْهِ
وَهْوَ لَعَمْرِي مِن دَقِيقِ القَوْلِ   فَسْئَلْ هُدِيتَ الفَهْمَ مِن ذِي الطَّوْلِ

وقد اختار الناظم –رحمه الله تعالى– ما ذهب إليه سيبويه في المسائل التي ذكرها، قال سيبويه في الكتاب(٢) في ذكره لعلامة الإشمام والسكون والروم: «فللإشمام نقطة، وللذي أجري مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خط بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين»اهـ، وأوَّل هذه المسائل ذكراً في كلام الناظم، ما يتعلق بعلامة الإشمام والروم والإسكان، في ضبط المصاحف، وقد أفاد رأيَ سيبويه المتقدم، وذكَرَه في بيتين أعلاه في قوله:

---

(١) الأرجوزة المنبهة/٢٧٥-٢٧٦.

(٢) ٤/١٦٩.

عَلامَةُ الإِشْمَامِ عِندَ الضَّبْطِ نُقَيْطَةٌ وَجَرَّةٌ كَالخَطِّ
لِلرَّوْمِ وَالإِسْكَانِ فِيهِ الخَاءُ عَلاَمَةٌ وَقَدْ يُقَالُ الهَاءُ

وقد نصَّ الإمام أبو عمرو على علامة الإشمام في كتابه المحكم في نقط المصاحف⁽١⁾، وأنها نقطة بالحمراء؛ لِيُدَلَّ بذلك على إشمامها، ونصَّ –رحمه الله– في السياق نفسه على أن جَعْلَ النقطة دلالةً على الإشمام أبين وأدل على النطق، يعني مِن جعل الحرف المشمِّ عارياً من الحركة والاعتماد على الأخذ من الشيوخ؛ وهو اختيار أبي داود، واستحسنه الداني في المقنع⁽٢⁾، والوجه في ذلك أن الإشمام لا يؤخذ من الخط بل من المشافهة فالتعرية تحمل على السؤال، والأظهر اختيار الداني؛ إذ قد يظن الناظر أن التعري غفلة من الناقط، فيقرأه بحركة خالصة، وليس كذلك⁽٣⁾، وموضع النقطة أمام الحرف؛ لِيُدَلِّل بذلك على إشمامها، على ما قرَّره أبو عمرو –رحمه الله–⁽٤⁾، قال في متن الضبط⁽٥⁾:

.... والنقط في إشمام سِيءَ وسِيئت هو من أمام

أما ضبط حركة الحرف المُرام، فقال الناظم في شأنه: «وَجَرَّةٌ كَالخَطِّ لِلرَّوْمِ»، وهو موافق لقول سيبويه، وقد أبان ذلك في الكتاب وشَرَحَه بقوله⁽٦⁾: «وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عمرٌ، وهذا خالدٌ، كأنه يريد رفع لسانه»، وهذا كما هو ظاهر لا أثر له في القراءة؛ لأن ضبط مثل هذا كما

---

(١) المحكم في نقط المصاحف/٤٨.

(٢) المقنع/١٢٨.

(٣) انظر: دليل الحيران/٣٦١، وسفير العالمين ٢/٥٦٢.

(٤) انظر: المحكم/٤٨، وسفير العالمين ٢/٥٦٣-٥٦٤.

(٥) انظر: دليل الحيران/٣٣٥.

(٦) ٤/١٦٩.

لا يخفى يكون على لازم الوصل، وأما ضبط الحرف المختلس، في وسط الكلمة؛ فالمختار عندهم أن تجعل نقطة فوق الحرف إن كان مفتوحاً كعين {تَعْدُوا}، وتحته إن كان مكسوراً، كعين {نِعِمَّا}، وأما المضموم، نحو: {يَأْمُرُكُمْ} فتجعل النقطة أمام الحرف، وقيل: فيه(١)، وقال الإمام الداني في المقنع(٢) عن ضبط الحرف المختلس بالنقط: «وهذا قول الحذاق من النحويين».

ثم ذكر الناظم وجهين في ضبط الحرف الساكن، واشتملهما قوله: «وَالإِسْكَانِ فِيهِ الخَاءُ عَلاَمَةٌ وَقَدْ يُقَالُ الهَاءُ».

الأول: أن تكون العلامة رأس خاء، وقد نصَّ عليه الإمام الداني في المحكم(٣) بقوله: «وأهل العربية من سيبويه وعامة أصحابه، يجعلون علامته خاء، يريدون بذلك أول كلمة خفيف(٤)».

الثاني: أن تكون علامته هاءً، نص عليه أبو عمرو في المحكم(٥) أيضاً، لكن تُرِكَت جرها فصارت: (٥)(٦) وذكر أبو عمرو علتين في اختيارهم لذلك بقوله(٧): «من حيث اختص بها الوقف، الذي يلزم فيه تسكين المتحرك، وذلك

---

(١) انظر: المحكم/٤٤-٤٥، وسفير العالمين ٢/٥٦٢-٥٦٣.

(٢) المقنع/١٢٩.

(٣) المحكم/٥١-٥٢.

(٤) جرى استعمال العرب بمثل هذا؛ فيلفظون بالحرف الواحد من الكلمة؛ للدلالة على سائرها، إيجازاً واختصاراً، ومن شواهد هذا قول الشاعر:

نادَوهُمُ إذ ألجموا ألا تا قالوا جميعاً كلهم ألا فا

يريد: ألا تركبون، وألا فاركبوا، فاجتزؤوا بالحرفين عن الكلمتين. انظر: المحكم/٥٢-٥٣.

(٥) المحكم/٥٢.

(٦) انظر: سفير العالمين ٢/٥٦٦.

(٧) المحكم/٥٢.

في نحو قوله: {كِتَابِيَهْ}(١) و{حِسَابِيَهْ}(٢) و{مَالِيَهْ}(٣) وشبهه، ومن حيث كانت أيضاً عند النحويين البصريين حرفاً غير حاجز ولا فاصل؛ ككون الساكن كذلك سواء؛ لاشتراكهما في الخفة والخفاء، فلذلك جعلت علامة له، ودلالة عليه».

المبحث الخامس عشر:

اختياره في باب: القول في الوقف على هاء التأنيث

يحسن أن يُعْلَم ابتداءً، أن هاء التأنيث هي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم؛ نحو: نعمة ورحمة، فتبدل في الوقف هاء(٤)، وخلاف القراء في هذا الباب عند الوقف؛ بين واقف عليها بالتاء، وبين مبدلها بالهاء(٥)، وليُعْلَم أيضاً أن هاء التأنيث منها ما رُسِمَ في المصاحف على لفظ الوقف بالهاء، ومنها ما رسم على لفظ الوصل بالتاء، فما كُتِبَ من ذلك بالهاء فلا خلاف في الوقف عليها كذلك لموافقتها الرسم، وهي اللغة الفصحى، وما كُتِبَ من ذلك بالتاء فهو محل خلاف(٦)، ومواطن الخلاف محصورة معلومة تطلب في مظانها، ولأهل العلم بها عناية نثراً ونظماً(٧).

---

(١) الحاقة/١٩، ٢٥.

(٢) الحاقة/٢٠.

(٣) الحاقة/٢٨.

(٤) النشر ٢/٢٣٥.

(٥) انظر خلاف القراء في ذلك في: التيسير/٦٠.

(٦) انظر: إبراز المعاني ٢/٢٠٨.

(٧) انظر: فتح الوصيد ١/٥٥٣-٥٥٤.

وموضع الاختيار في هذه الترجمة، أنه اختلف في أصل هاء التأنيث هل أصلها الهاء، أو التاء؟، وقد اختار الناظم –رحمه الله– أن أصلَ هذه الهاء تاءُ، معلّلاً ذلك بقوله⁽¹⁾:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ أَصْلَ هَذِي الهَاءِ   تَاءٌ تُعَرَّفُ بِلاَ خَفَاءِ
وَإِنَّمَا أُلْزِمَتِ الإِبْدَالاَ   فِي الوَقْفِ وَالتَّغْيِيرَ وَالإِعْلاَلاَ
لِيَفْرِقُوا مَا بَيْنَ تَاءِ الأَصْلِ   وَبَيْنِهَا وَبَيْنَ تَاءِ الفِعْلِ

وقول المصنف هو مذهب سيبويه⁽²⁾ والفراء⁽³⁾ وابن كيسان⁽⁴⁾، نقل ذلك عنهم السخاوي في فتح الوصيد⁽⁵⁾، والوجه في إبدالها هاءً في الوقف على ما أفاده سيبويه في الكتاب⁽⁶⁾ أن التاء قد تكون من نفس الحرف كعفريت وملكوت، ففرّقوا بينها بإبدالها هاءً، وقد أفاد ابنُ كيسان علّةً أخرى في هذا المقام بقوله⁽⁷⁾: «إنما أبدلت؛ لأن الوقف يُلْزِمُهَا السكون، فلو قالوا: شجرتْ

---

(1) الأرجوزة المنبهة/٢٨٠.

(2) انظر: الكتاب ٤/١٦٦.

(3) يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي، قيل له: الفراء؛ لأنه كان يفري الكلام، كان أعلم أهل الكوفة بالنحو بعد الكسائي، وقد أخذ عنه، واعتمد عليه، صنف عدَّة مصنفات، وكان إماماً كبير القدر رفيع الشأن، توفي –رحمه الله– سنة سبع ومائتين، في خلافة المأمون.. انظر ترجمته في: نزهة الألباء/٩٨ وما بعدها، وبغية الوعاة ٢/٣٣٣.

(4) أبو الحسن، محمد بن أحمد بن كيسان، أحد أئمة اللغة، أخذ عن المبرد وثعلب، له تصانيف نافعة منها: (المهذب في النحو)، و(غريب الحديث)، توفي –رحمه الله– سنة تسع وتسعين ومائتين.. انظر ترجمته في: نزهة الألباء/٢٣٥، وبغية الوعاة ١/١٨.

(5) ١/٥٥٢.

(6) ٤/١٦٦.

(7) نقل كلامه السخاوي في فتح الوصيد ١/٥٥٢.

لأشبه ضربتْ، وهذه التاء مخالفة لتاء ضربت؛ لما يلحقها من الإعراب، فأبدلوا منها الهاء؛ لتكون فصلاً بينهما»اهـ، ومراده بذلك التفريق بينها، وبين التاء الداخلة على الفعل، وأنت ترى الناظم قد نصَّ على العلّتين معاً؛ فاشتملهما نظمُه بلطيف من القول، مقدماً علّة سيبويه، مثنياً بعلّة ابن كيسان بقوله فيما تقدم نقله:

لِيَفْرِقُوا مَا بَيْنَ تَاءِ الأَصْلِ وَبَيْنِهَا وَبَيْنَ تَاءِ الفِعْلِ

فمغايرها لتاء الأصل هو كلام سيبويه، ومغايرها لتاء الفعل، هو كلام ابن كيسان. وقال الفراء[1]: «التاء هي الأصل، والهاء داخلة عليها»، قال: «وعلى ذلك لغة طيء في الوقف، يقولون: امرأت وجاريَت وطلحت وشجرت»، وقد حكى ذلك لغةً عن العرب سيبويه في الكتاب[2]، ومن شواهد ذلك قولُ الشاعر[3]:

الله نجّـــاك بكـــفَّيْ مَسْلَـمَتْ مِن بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ

صَارَتْ نُفُوسِ القَوْمِ عِندَ الغَلْصَمَتْ وَكَادَتِ الحُرَّة أن تُدعى أَمَتْ

وذهب جماعة من أئمة العربية إلى أن الهاء هي الأصل، ودليلهم في ذلك أن أكثر هذا الباب في المصحف مكتوب بالهاء، وأما في غير المصحف فيكتب جميعه بالهاء، قالوا: وهي تُسمَّى هاء التأنيث، والتي في نحو ضَرَبَتْ تسمى تاء التأنيث، واستدلوا على ذلك أيضاً أنها لغة أهل الحجاز، وأن قريشاً يقفون بالهاء، وعليه عمل أكثر القراء[4].

---

[1] نقل هذا القول وتاليه عنه السخاوي في فتح الوصيد ١/٥٥٢.

[2] ٤/١٦٧.

[3] البيتان لأبي النجم، وهما في ديوانه/٧٦.

[4] انظر فتح الوصيد ١/٥٥١،٥٥٢.

الخاتمة

بعد هذا البحث المختصر، تحسن الإفادة بذكر أهم نتائجه، مرتبة على النحو التالي:

١– أن الإمام أبا عمرو الداني له سابقة بديعة في النظم، لا تقل شأناً عن بدائع كتبه المنثورة، ومثل هذا شاهد صدق على مَلَكَةٍ وسعة علم واطلاع.

٢– حاجة طالب هذا الفن لدراسة كثير من مباحثه في نظائرها من كتب اللغة؛ ليظفر بنكتٍ بديعة، وتقريراتٍ لطيفة، كما هو صنيع الإمام أبي عمرو الداني.

٣– أن الترجيح في جانب القراءة إنما هو من حيث الدراية لا من حيث الرواية، إذ مقام الرواية رفيع بعيد المنال عن أيدي التشكيك والاعتراض.

٤– أن الإمام أبا عمرو الداني مع اطلاعه وعنايته بجانب الدراية، معظم لجانب النقل والرواية، وله في ذلك تقريراتٌ لطيفة، على نحو ما مرَّ معك في ثنايا البحث.

٥– أنه من المهم جداً في فهم مقصد المصنِّف، وبيان مراده، معارضته بتآليفه الأخرى؛ ليظهر لك ما كان محتاجاً لبسط وبيان، ومن دلائل ذلك بيان كثير من معاني القصيدة ودلالاتها، من كتب الإمام الداني، ومصنفاته.

٦– أن الحاجة ملحة لبيان اختيارات الأئمة المتقدمين، وبيان ترجيحاتهم، في عمل يقرر مسالك العلم ويزيدها بياناً.

٧– أن هذه المنظومة تميزت بتنوع الدلائل، وتباين المقاصد، وحسن العرض والتقرير، والوفاء بمقاصد التعليل، وكثيرٌ من هذه المنافع لا توجد في غالب المنظومات العلمية.

٨– أن تعليل الأحكام يزيدها وضوحاً وجلاءً في ذهن المتلقي وفهمه، غير أن العناية بهذا الأمر قليلة لا سيَّما في الأزمان المتأخرة؛ حيث اقتصر كثير من طالبي هذا العلم على جانب الرواية فقط.

٩– أن العناية باختيارات الإمام الداني في أبواب الأصول من أرجوزته، أتاحت لي شرف الاطلاع على بعض مصنفاته الأخرى؛ إذ العلاقة بين جملة مصنفاته وثيقة، وفي ذلك منفعة لا تخفى، وفائدة جليلة عظمى.

❖ ❖ ❖

فهرس المصادر والمراجع

١- إبراز المعاني من حرز الأماني، تأليف الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المعروف بأبي شامة، تحقيق وتعليق: الشيخ محمود جادو، من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة «بدون تاريخ».

٢- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، تأليف العلامة الشيخ: أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د. شعبان إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٣- الاختيار في القراءات العشر، تأليف الإمام، أبو محمد، عبدالله بن علي الحنبلي، البغدادي، المعروف بسبط الخياط، دراسة وتحقيق: د. عبدالعزيز بن ناصر السبر، ١٤١٧هـ.

٤- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات، للإمام المقرئ الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، حقّقه وعلق عليه: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، للإمام العلامة برهان الدين، إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: د. محمد عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

٦- إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر، وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٧- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مطبعة المدني، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٨- الأعلام قاموس تراجِم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، لخير الدين الزركلي، دار العلم، بيروت، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٩٥م.

٩- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك، إعداد وإخراج: دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٠- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء، عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تصحيح وتحقيق الأستاذ: إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة.

١١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي .

١٢- التبصرة في القراءات السبع، للإمام أبي محمد؛ مكي بن أبي طالب القيسي، اعتنى بتصحيحه ومراجعته: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر «بدون تاريخ».

١٣- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، للإمام الحافظ؛ أبي العلا محمد عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٤- التذكرة في القراءات الثمان، للإمام؛ أبي الحسن، طاهر بن عبدالمنعم بن غلْبون الحلبي، دراسة وتحقيق: د. أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٥- التلخيص في القراءات الثمان، للإمام أبي معشر الطبري، دراسة وتحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

١٦- التمهيد في علم التجويد، للإمام ابن الجزري، تحقيق د: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٧- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٨- جامع البيان في القراءات السبع، للإمام أبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق جماعة من المختصين، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٩- جمال القراء وكمال الإقراء، لعلم الدين؛ علي بن محمد السخاوي، تحقيق: د. علي

حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٠- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وجماعة، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.

٢١- حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، للشاطبي، تصحيح: محمد تميم الزعبي، دار المطبوعات الحديثة، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف الإمام: أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢٣- الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية، لمحمد بن أحمد السفاريني، شرح وتعليق: أشرف عبد المقصود، أضواء السلف، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٤- دليل الحيران على مورد الظمآن في فنّي الرسم والضبط، للشيخ الإمام، إبراهيم المارغني التونسي، دراسة وتحقيق: د. عبدالسلام محمد البكاري، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٢٥- الرسالة الغراء في الأوجه الراجحة في الأداء عن العشرة القراء، تأليف: د. علي بن محمد النحاس، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٢٦- زاد المعاد في هدي خير العباد، الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية، حقق نصوصه، وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السادسة والعشرون، ١٤١٢هـ.

٢٧- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، لمحمد بن عبد الله بن حميد النجدي، تحقيق وتعليق د: بكر بن عبد الله أبو زيد، و د: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٨- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، لأبي القاسم علي بن عثمان القاصح،

مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، ١٣٧٣هـ.

٢٩- سفير العالمين في إيضاح وتحرير وتحبير سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، جمع وتأليف وتعليق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري، مصر الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٣٠- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لمحمد بن خليل بن علي المرادي، دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.

٣١- سنن أبي داود، أبو داود السجستاني، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة، جدة.

٣٢- سنن النسائي، أحمد بن شعيب النسائي، ترقيم: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.

٣٣- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم؛ أبي عبدالله، بدر الدين محمد بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبدالحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ.

٣٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل العقيلي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٥- شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل، للشيخ عبدالمنعم عوض الجرجاوي، دار الفكر، «بدون تاريخ».

٣٦- شرح الهداية، لأبي العباس المهدوي، تحقيق: د. حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٣٧- الصحاح للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٣٨- طبقات القراء، تأليف: شمس الدين، أبي عبدالله، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: د. أحمد خان، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٣٩- طيبة النشر في القراءات العشر للإمام شمس الدين محمد بن الجزري، اعتنى به: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٤٠- عون المعبود بشرح سنن أبي داود، للعلامة؛ أبي الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٤١- فتح الوصيد في شرح القصيد، للإمام علم الدين، علي بن عبدالصمد السخاوي، دراسة وتحقيق: د. أحمد عدنان الزعبي، مكتبة دار البيان، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤٢- القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع، للإمام المقرئ علي بن عبد الغني الحصري، تحقيق د: توفيق العبقري، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

٤٣- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تأليف: أبي القاسم، يوسف بن علي بن محمد بن جبارة الهذلي المغربي، تحقيق وتعليق: جمال بن السيد رفاعي، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٤- كتاب السبعة في القراءات، للإمام أبي بكر، أحمد بن موسى بن مجاهد، التميمي البغدادي، تحقيق:د. شوقي ضيف، طبعة دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.

٤٥- الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، إملاء الشيخ، أبي بكر، أحمد بن عبيدالله بن إدريس، تحقيق ودراسة: د. عبدالعزيز بن حميد الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٦- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محمد محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.

٤٧- لسان العرب، للإمام العلامة ابن منظور، اعتنى بتصحيحها: أمين عبد الوهاب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٨- المجموع الكبير من المتون فيما يذكر من الفنون، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٤٩- المحكم في نقط المصاحف، للإمام، أبي عمرو، عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ.

٥٠- معاني القراءات، للإمام العلامة، أبي منصور، محمد بن أحمد الأزهري، حققه وعلق عليه: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥١- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ.

٥٢- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط، تأليف الإمام، أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد أحمد همان، دار الفكر، دمشق، سوريا، تصوير ١٩٨٣م، عن الطبعة الأولى ١٩٤٠م.

٥٣- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لنصر بن علي الشيرازي؛ المعروف بابن أبي مريم، تحقيق: د. عمر حمدان الكبيسي، مطبوعات الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٥٤- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لكمال الدين عبدالرحمن الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة.

٥٥- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، لعبد الفتاح المرصفي، مكتبة طيبة، المدينة النبوية، الطبعة الثانية «بدون تاريخ».

قائمة الموضوعات

مقدمة.. ١٣
التمهيد ٢٣
اختيارات الإمام أبي عمرو الداني ٣٣
المبحث الأول: اختياره في باب: القول في الحدر........................ ٣٣
المبحث الثاني: اختياره في باب القول في الاستفتاح ٣٨
المبحث الثالث: اختياره في باب القول في التسمية....................... ٤١
المبحث الرابع: اختياره في باب القول في الإطباق والإشمام مع الإدغام..... ٤٣
المبحث الخامس: اختياره في باب القول في الهمز........................ ٤٦
المبحث السادس: اختياره في باب القول في الفتح والإمالة. ٤٩
المبحث السابع: اختياره في باب: القولُ فيما يُمَال........................ ٥٢
المبحث الثامن: اختياره في باب: القول في اللامات ٥٥
المبحث التاسع: اختياره في باب القول في الساكنين من كلمتين ٥٨
المبحث العاشر: اختياره في باب القول في ياءات الإضافة ٥٩
المبحث الحادي عشر: اختياره في باب: القول في هاء الضمير ٦١
المبحث الثاني عشر: اختياره في باب القول في هاء السكت ٦٣
المبحث الثالث عشر: اختياره في باب: القول في الهاء والميم............... ٦٦
المبحث الرابع عشر: اختياره في باب: القول في الروم والإشمام............ ٦٩
المبحث الخامس عشر: اختياره في باب القول في الوقف على هاء التأنيث.. ٧٩
الخاتمة.. ٨٢
فهرس المصادر والمراجع.. ٨٤
قائمة الموضوعات... ٩٠